جامعة الدكتور يحى فارس المدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

القرض الايجاري كألية لتمويل القطاع الفلاحي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بالمدية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص :مالية وادارة المخاطر

إعـــداد وتقديم :

دومي عبد الرؤوف

بوسماحة بلال

إشـــراف الأستاذ:

صمودي منصور

أمام لجنة المناقشة

-جبارة مراد	رئيسا
-صمودي منصور	مشرفا
-يحياوي الياس	ممتحنا

السنة الجامعية 2016-2017

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،والصلاة والسلام على رسول الله المعلم الذي علمنا قيمة

الشكر والتقدير لمن هم أهل الفضل حيث **قال صلى الله عليه وسلم:**

(لا يشكر الله من لا يشكر الناس).

رواه الترمذي

لذلك لن نمضي قبل أن نقدم أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان والمحبة إلى الذين حملو ا

أقدس رسالة في الحياة.....

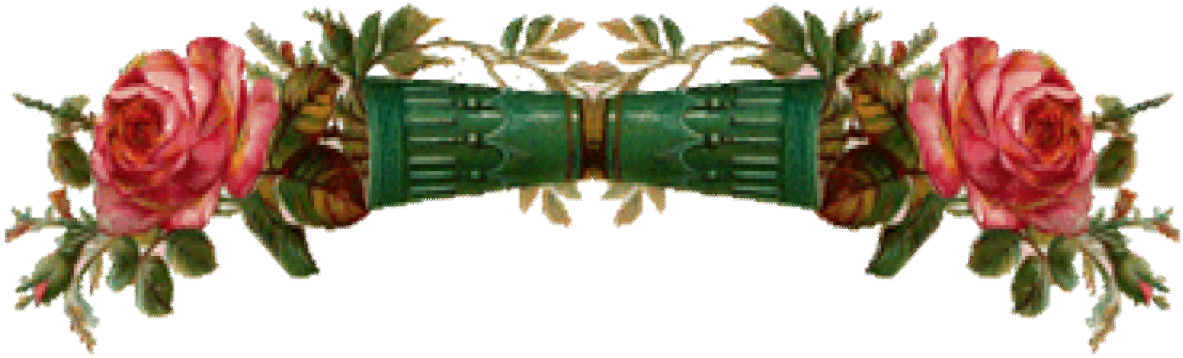
إلى الذين مهدو ا لنا طريق العلم والمعرفة.....

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

والشكر الأول موجه للأستاذ المشرف صمودي منصور على نصائحه وتوجيهاته طيلة رحلة البحث ،كما نتقدم بالشكر الخالص للأستاذ غزازي عماد الذي لم يبخل علينا هو الآخر بنصائحه القيمة

كما نتقدم بالشكر لكل من زرع في قلوبنا الشجاعة والحماس للمضي قدما ولو بالكلمة الطيبة ولكل من ساندنا منذ بداية البحث.

فشكرا لكم جميعا وجازاكم الله خيرا بما تحبونه وترضونه



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلي أغلي ما أملك في هذا الوجود

إلي الشمعة التي احترقت لتضيء دربي إلي التي حملتني وهنا علي وهن إلي

التي أرضعتني كأس الفضيلة و زرعت في قلبي الأمل إلي أمي العزيزة

أدامها الله و حفظها إلي رمز الفداء و الصمود أبي العزيز .

إلي أمي و أبي ربيع العطاء الصافي و الإخلاص الوافي

إلي كل شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بالغالي و النفيس و رووا الأرض

بدمائهم الطاهرة الزكية .

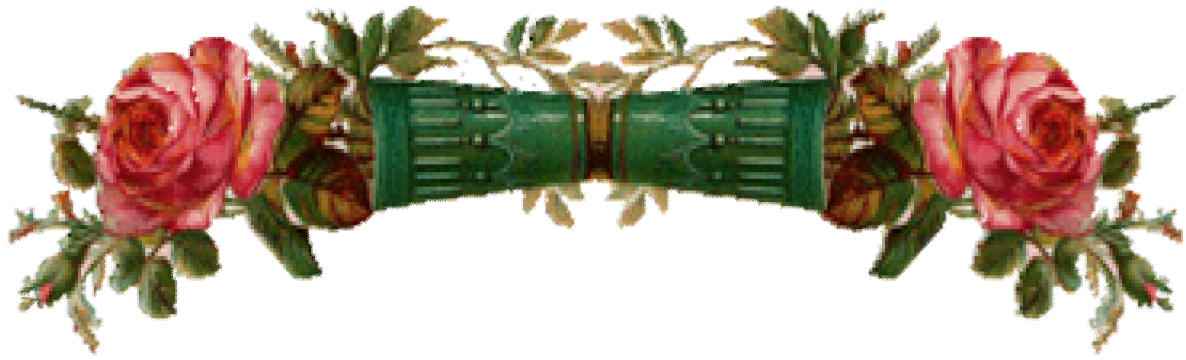
إلي كل رفاق دربي في الجامعة إلي كل أصدقائي .

إلي كل أفراد العائلة و رفيقي في هذا العمل

إلي كل حامل مشعل علم .

بلال





الإهداء

إلى من وفر لي متطلبات النجاح و التفوق و وجهني إلى طريق الخير أبي الغالي أطال الله في عمره.

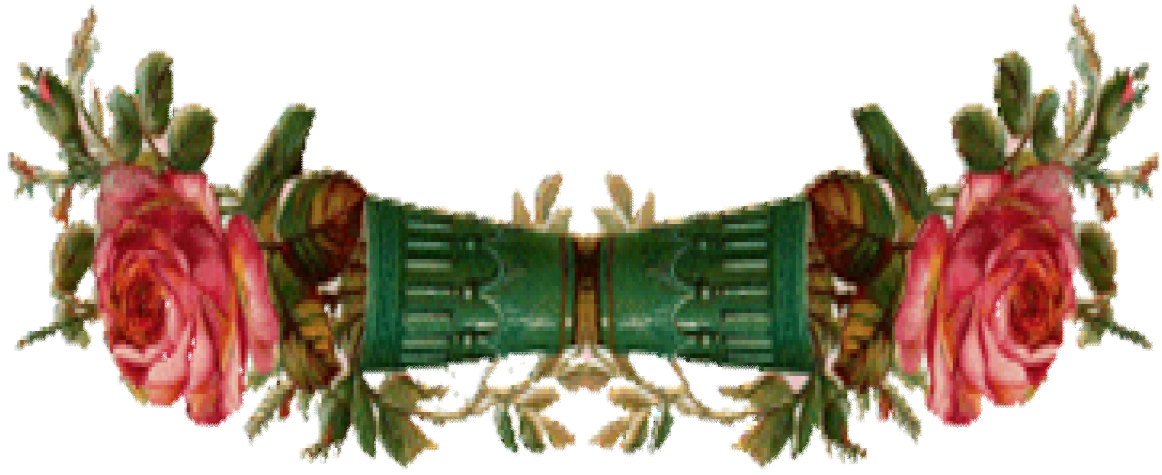
إلى من حملتني وهنا على وهني و غمرتني بعطفها و حنانها أمي الغالية حفظها الله.

إلى كل إخوتي وأصدقائي.

إلى كل من علمني حرفا و كل من أعانني في انجاز هذا العمل.

و إلى دفعة السنة الثانية ماستر.

عبد الرؤوف



فهرس المحتويات

العـــــنوان	رقم الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	I-I
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص	VIII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	02
المبحث الأول:وضعية القطاع الفلاحي قبل انشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....	03
المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1980).....	03
1- مرحلة التسيير الذاتي.....	03
2- مرحلة الثورة الزراعية.....	06
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990).....	07
1- وضعية القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة.....	08
المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات(1990-1999)	09
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2001-2004. (PNDA)	10
المطلب الأول:.. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه.....	10
1-تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....	10
2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....	10
المطلب الثاني:.. الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....	11
1- الجهاز الإداري.....	11
2- الجهاز المالي.....	13

المطلب الثالث:. وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية....	14
2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).قانون التوجيه الفلاحي	15
3-البرنامج الخماسي (2010-2014) التجديد الريفي والزراعي	16
المبحث الثالث : دور القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع	17
المطلب الاول:مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية.....	17
1- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر.....	17
2-مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.....	18
3- مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي.....	19
4-مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية.....	19
المطلب الثاني :مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي.....	20
1-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية.....	20
2-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية	21
3-مشاكل اخرى.....	21
المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر.....	21
1-تبني استراتيجية واضحة للتصدير.....	22
2-نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.....	23
3-دعم القطاع الزراعي.....	23
خلاصة الفصل.....	24
الفصل الثاني:القرض الايجاري كتقنية لتمويل القطاع الفلاحي	
تمهيد.....	26
المبحث الأول:ماهية القرض الايجاري	27
المطلب الأول:التطور التاريخي للقرض الايجاري واسباب ظهوره	27
1-التطور التاريخي للقرض الايجاري.....	27
2-اسباب ظهور القرض الايجاري.....	28
المطلب الثاني :التعاريف المتعددة للقرض الايجاري	29

1-التعريف القانوني.....	29
2-التعريف الاقتصادي	29
3-تعاريف اخرى	30
المطلب الثالث :انواع القرض الايجاري وخصائصه	31
1-انواع القلرض الايجاري.....	31
2-خصائص القرض الايجاري	33
المبحث الثاني :تحليل عملية القرض الايجاري	34
المطلب الاول :الاطراف والعقود المتضمنة لعملية القرض الايجاري	34
1-الاطراف المتعاملة بالقرض الايجاري.....	34
2-العقود المتضمنة لعملية القرض الايجاري.....	34
ا لمطلب الثاني :مراحل عملية القرض الايجاري	36
1-انجاز عملية الشراء	36
2-تاجير الاصل	37
3-انقضاء عملية القرض الايجاري.....	37
المبحث الثالث: تقييم القرض الايجاري	42
المطلب الاول :مزايا القرض الايجاري.....	42
1-بالنسبة للمؤجر والمستاجر.....	42
2-بالنسبة للمورد و للاقتصاد الوطني.....	43
المطلب الثاني :عيوب ومخاطر القرض الايجاري.....	44
1-عيوب القرض الايجاري	44
2-مخاطر القرض الايجاري.....	45
المطلب الثالث:الاهمية الاقتصادية للقرض الايجاري.....	45
1-اهمية القرض الايجاري في الجزائر.....	45
2-اهمية القرض الايجاري على المستوى العالمي.....	46
خلاصة الفصل.....	47
الفصل الثالث: دور القرض الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي	

(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)	
تمهيد.....	49
المبحث الاول:بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	50
المطلب الاول :لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	50
1-تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	50
2-تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
3-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	53
المطلب الثاني:موارد واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	54
1-موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
2-اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	54
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
1-الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لولاية المدية.....	55
المبحث الثاني : مهام بنك BADR وأنواع القروض التي يقدمها.....	56
المطلب الأول: المهام المسندة لبنك BADR	56
المطلب الثاني: أنواع القروض التي يقدمها بنك BADR.....	57
1-القروض المتوسطة الأجل.....	57
2-القروض قصيرة الأجل.....	58
المبحث الثالث: دراسة طلب الاعتماد الايجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	59
المطلب الأول : بداية العمل بالاعتماد الايجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
المطلب الثاني : شروط منح الاعتماد الايجاري والملف المطلوب	62
المطلب الثالث : كيفية معالجة الاعتماد الايجاري	65
المطلب الرابع : متابعة التمويل الإيجاري وكيفية تحصيله	66
خلاصة الفصل.....	69

خاتمة عامة.....	71
قائمة المراجع.....	76
الملاحق.....	81

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	05
2-1	القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2009-2011	17
3-1	نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال 2004-2011	18
4-1	مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي	19
5-1	مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات	19
6-1	مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات	20

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية	12
1-2	عملية الائتمان الايجاري بين ثلاثة اطراف (المستاجر ،المؤجر،المورد)	39
2-2	ادخال المقرض كطرف ثالث في عملية الائتمان الايجاري	41
1-3	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لولاية المدية	56

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب.

كما تهدف الدراسة إلى دراسة واقع القرض الإيجاري في الجزائر وما هي آفاقه، من خلال تبيان أهمية القرض الإيجاري كصيغة بديلة لتمويل القطاع الفلاحي، والوقوف عند أهم الخطوات المطبقة في الجزائر من أجل ترقية هذا القطاع، فقد تضمنت هذه الدراسة دراسة التطور التاريخي للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال عرض السياسات والاصلاحات التي أدخلت على القطاع الفلاحي المتمثلة في البرامج التنموية.

و أخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنموذج للدراسة كون أنه يحتل المرتبة الأولى في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من حيث التسهيلات المقدمة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن تقنية القرض الإيجاري لدى القطاع الفلاحي حديثة العهد نسبيا إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة مما يجعلها بديلا تمويليا لهذا القطاع، ويرجع ذلك إلى المبادرة لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي أدخلت هذه الآلية ضمن الهيكل التمويلي للقطاع الفلاحي، وكذلك إقدام الفلاحين والمستثمرين على هذه الصيغة التمويلية.

و في الأخير أوصلت الدراسة على العمل على توسيع طبيعة العتاد المؤجر وذلك لزيادة مردودية القطاع الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، القرض الإيجاري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القطاع الإنتاجي.

Abstract:

The agricultural sector is a sensitive nerve in the economies of the countries of the world, the state that are interested sector agriculture to ensure a decent life for its people, by achieving the fullest possible agricultural production, it is a nation worthy of respect because they proceed from the requirements of the interest of the people.

The study also aims to study the reality of leasing in Algeria and what are its prospects, by showing the importance of leasing alternative formula to finance the agricultural sector, stand at the most important steps in place in Algeria in order to upgrade the sector, the study included a study of the historical development of the agricultural sector since independence to this day through the presentation of policies and reforms to the agricultural sector of developmental programs.

And taking Agriculture and Rural Development Bank as a model to study the fact that he ranked first in the financing of the agricultural sector in Algeria in terms of the facilities provided, showed the results of this study that the loan technology rental at a relative latecomer to the agricultural sector, but it has seen a remarkable development, especially in recent years, making it an alternative funding for the sector, due to the initiative of the Ministry of Agriculture and rural development, which the mechanism introduced within the financing structure of the agricultural sector, as well as the feet of farmers and investors to these funding formula.

In the last study conducted on the nature of the work to expand the leased gear so as to increase the profitability of the productive sector.

Key words: agricultural sector, agricultural finance, leasing loan, the Bank of Agriculture and Rural Development, the productive sector.

مقدمة عامة

لقد شهد قطاع الفلاحة تطورا كبيرا من حيث القوانين و الهياكل باعتباره ركنا من أركان الاقتصاد الوطني و أحد أهم الموارد الهامة للدخل الوطني ، و كان هذا التطور وفقا لمقتضيات التغير الاجتماعي و نتيجة لمتطلبات التطورات الاجتماعية و السياسية و الثقافية في ظل عملية التنمية الشاملة .

عملت الجزائر سنة 1962 على إصدار العديد من القوانين و السياسات و الإصلاحات لتنظيم القطاع الفلاحي ، و عدة برامج تنموية بغية النهوض بهذا القطاع الذي يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية معا ، و كان ذلك بدءا بتجربة الإصلاح الزراعي ، و التسيير الذاتي سنة 1962 إضافة إلي قانون المستثمرات الفلاحية سنة 1987 بالإضافة إلي قانون الثورة الزراعية الذي تمثل مضمونه في تأميم و توزيع وسائل الإنتاج الزراعية و تجديد جل التقنيات التي تخدم القطاع الفلاحي و الاعتماد علي تطبيق برامج تنموية من سنة 2001 إلي 2014 لتحسين إطار معيشة السكان و بعث التشغيل و توفير شروط استمرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي.

اولا : اشكالية البحث

إعتمادا على هذا الطرح وضمن إطار الهدف العام للدراسة، إرتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كما يلي:

ما هو دور القرض الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي ؟

ثانيا :الأسئلة الفرعية

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة معالم الإشكالية في صورة الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

- ما المقصود بتقنية القرض الايجاري في تمويل قطاع الفلاحة ؟

-ما نوع القروض المقدمة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

ثالثا: فرضيات البحث

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها، إعتمدنا على بعض الفرضيات التي نراها أقرب إستجابة للإجابات المحتملة :

-مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة ، حيث شهد عدة تحولات و تطورات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع و العمل علي تنمية الاقتصاد الوطني .

-القرض الايجاري تقنية من تقنية التمويل الفعالة التي تساهم في تمويل القطاع الفلاحي.

-يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية قروض طويلة و متوسطة و قصيرة المدي .

رابعا: أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من المكانة التي يحظي بها القطاع الفلاحي في الجزائر كونه ركنا من أركان الاقتصاد الوطني ومدى الحساسية التي يتصف بها هذا الموضوع ،وذلك في محاولة للباحثين للتوصل الى مجموع الاصلاحات والسياسات والبرامج التي تنظم القطاع الفلاحي والعمل على تطويره وكذا الاهمية البالغة للقرض الايجاري كمصدر تمويلي فعال يؤدي الى تحريك اقتصاد الدول لمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم .

خامسا: أهداف البحث

يهدف الطالبان من خلال إجراء هذا البحث إلى :

-معرفة وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر.

-التعرف على اهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر ومحاولـــة ايجـــاد حلول مناسبة لها.

-التعرف على المخطط الوطني للفلاحة واهم ماجاء فيه.

-تبيان اهمية القرض الايجاري كتقنية لتمويل القطاع الفلاحي .

-اكتشاف ومعرفة اهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني .

سادسا :حدود البحث

نظرا لطبيعة الموضوع والذي جاء تحت عنوان واقع القــرض الايجــاري فــي الجزائر و أهميته كبديل تمويلي لقطاع الفلاحة ،فانه سيتم التركيز على بنــك الفلاحــة والتنمية الريفية لولاية المدية كعينة.

سابع :منهج البحث

حتى نتمكن من الإجابة والإلمام بهذا الموضوع وإختبار الفرضيات المعتمدة، قمنــا بالاعتماد على المنهج الوصفي لابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع وجمع جل المعلومــات المتعلقة بالجانب النظري للقطاع الفلاحي ،والاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خــلال الادوات الاحصــائية المتعلقــة بالمجــال الاقتصادي .

ثامنا :اسباب اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب دفعتنا إلى إختيار البحث في هذا الموضــوع دون غيــره مــن المواضيع الأخرى، يمكن تلخيصها في الخطوط العريضة الآتية:

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الوقت الراهن و محاولة معرفة أهم المشاكل و الصعوبات التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر .
- التعريف بالقرض الايجاري كتقنية جديدة لتمويل القطاع الفلاحي .
- من أجل اثراء الموضوع أكثر و إزالة الغموض عن مصادر تمويل القطاع الفلاحي نتيجة للتطورات الاقتصادية الراهنة .

تاسعا: الدراسات السابقة

حسب إطلاع الطالبان وفي حدود ما توفر لديهما من معلومــات ومراجــع حــول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت فــي مختلــف

جامعات الوطن أو خارجه، والتي تناولت الموضوع أو جانب منه، على سبيل المثـــال لا الحصر نذكر ما يلي:

1-دراسة بالمقدم واخرون 2005 .

بعنوان التمويل عن طريق الايجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي ،المـــؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة ،جامعة فيلاديلفيا .
وهدفت الدراسة الى بيان الاطار النظري للتمويل بالايجار والتطرق الى اثر اســـتراتيجية التمويل عن طريق الايجار على العمل المصرفي ،وتوصلت الـــى ان مزايـــا القـــرض الايجاري جعلت منه تقنية مالية تخدم المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة وهناك عدة اجراءات اقتصادية تعمل على تحفيز المؤسسات للجوء الى هذا النوع من التمويل .

2-بن سمنية دلال 2006 :

بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصـــادية ،دراسة حالة الجزائر والدول النامية ،وهي مداخلة ضمن الملتقى الدولي حـــول سياســـة التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ،جامعة بسكرة ،ايام 22/21 نوفمبر .
وكان الهدف من المداخلة البحث عن احسن التقنيات لتمويل القطاع الفلاحـــي وتطـــويره والنهوض به من خلال تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسات والاصلاحات التي مست القطاع خلال الفترة المدروسة والنتائج المترتبة عنها .

عاشرا :صعوبات البحث

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات في إعداد هذا البحث، خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينهـــا، و كـــذا قلـــة المراجع التي تتناول موضوع القطاع الفلاحي وان وجدت فهي تتعرض لهذا الموضـــوع بصفة مختصرة.

احدى عشر :هيكل البحث

بناءا على طبيعة المشكلة محل الدراسة، ووفقا للهـدف منهـا، واسـتنادا علـى فرضياتها، فإن الدراسة المقترحة تكون وفقا لخطة منطقية يتم تقسيمها إلى ثلاثة فصول:

يتناول **الفصل الأول** والذي وضع تحت عنوان **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر** ، ثلاث مباحث، حيث يتطرق المبحث الأول إلى حالة القطاع الفلاحي قبل انشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وفي المبحث الثاني القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، ويتطرق المبحث الثالث إلى دور القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية، وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع .

و **الفصل الثاني** حاولنا فيه دراسة **القرض الايجاري كتقنية لتمويل القطاع الفلاحي** من خلال ثلاثة مباحث ، و هذا بالتعرض إلى ماهية القرض الايجاري في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل عملية القرض الايجاري ،اما في المبحـث الثالـث فتطرقنا الى تقييم القرض الايجاري .

و في **الفصل الثالث** تطرقنا إلى دور القرض الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية) وذلك في ثلاثة مباحث، تناولنا فـي المبحـث الأول بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، في المبحث الثاني قمنا ، وفـي المبحث الثالث تناولنا تقييم التمويل الايجاري في الجزائر .

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول :

تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

إن للقطاع الفلاحي في الجزائر دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني ، فقد شهد قطاع الفلاحة غي الجزائر عدة تغيرات و تجديدات قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و في ظل إنشاءه ،فبهذا كان للدولة دور هام في ذلك من خلال العمل و النهوض بهذا القطاع لتحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي عن طريق تشجيع الفلاحة و الاهتمام بحاجيات الفلاحين حتى يتمكنوا من مواجهة المشاكل و تخطي جل الصعوبات التي يواجهونها في هذا القطاع و إيجاد حلول لها ، و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل

كما يلي :

المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المبحث الثاني:القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني الفلاحية (PNDA)

المبحث الثالث:دور القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية و بعض مشاكل و حلول هذا القطاع.

المبحث الأول :وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا من حيث أن نتيجة سنوات التخريب والحرب الاستعمارية كانت كارثية لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة.

وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص.

المطلب الأول :واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1980)

مر القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بمراحل نذكرها فيما يلي:

1-مرحلة التسيير الذاتي:

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي، حيث أن الثورة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، حيث نجد الأراضي الأكثر خصوبة تتمركز في متيجة، وسهول عنابة ووهران، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف، ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق، وبعد مغادرة المعمرين البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوربي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لقطاعاتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات.

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول .ضرورة القيام بإصلاح زراعي[1].

وكانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس1963 من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات.

[1]– نور محمد لمين ،دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ،دراسة حالة –ولاية تيارت، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2012/2011 ص 113 .

أما أهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي:

-حماية الأملاك الشاغرة.

-مواجهة النقض الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.

-وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.

-تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.

-توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.

- تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في [1]:

-على المستوى المحلي:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية.

-اتحادات الآلات الزراعية و تمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها.

- على المستوى الوطني :

حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة هي:

-تعاونيات الإصلاح الزراعي.

-تعاونيات جهوية للتصريف.

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام 1969 المكلف بتحسين المنتجات الرئيسية ومراقبة ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية(ONPO) .

وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء وتحديد أسعارها وتسويقها في عام 1969 لضمان مشتريات العتاد(OMA) كما تأسس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

[1]-نور محمد لمين ،نفس المرجع السابق ،ص 114 .

الجدول رقم (1-1):يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	النسبة%	مساحة المزارع	النسبة %
اقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
من 100 إلى 500 هكتار	686	30.9	213000	3.1
من 500الى 1000هكتار	620	29.0	443000	17.0
من 1000 إلى 2000 هكتار	510	23.0	711000	26.4
من 2000 إلى 3000 هكتار	236	12.4	743000	28.2
أكثر من 5000 هكتار	22	1.1	144000	5.5
المجموع	21910	100	263200	100

المصدر :موسى رحماني ،محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987 ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1990 ،ص34 .

-بعض مشاكل القطاع المسير ذاتيا :

وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي [1]:

-اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه.

-عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل.

[1]-عبد الطيف بن اشنهو ،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (80/62)، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1982 ، ص309.

2-مرحلة الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار % 72 من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى % 22.6 من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى % 2.6 من المالكين، وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتار، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل فيملكون أكثر من % 50 من الأراضي، وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 من نوفمبر عام 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها "ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ولدق تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية[1].

والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية أراضي العرش، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مالك، هي ملكية الدولة ولا تحول وغير قابلة للتقادم أو الحجز أو التبادل.

2-1- أهداف الثورة الزراعية:

من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

2-1-1-تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية [2]:

- الاستغلال الشخصي والمباشرة للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية.
- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة.
- كل الأراضي العمومية و الفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير.

[1]-علي مانع ،جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996 ، ص13 .

[2] -Mohamed ElyesMesli ،les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution des terres ،OPU.ALGER ،1990.p 98 .

2-1-2-الأراضي المؤممة:

توزع على الفلاحين الذي لا يملكون أراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج[1] .

2-2- مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

تتمثل فيما يلي[2] :

2-2-1- المرحلة الأولى(مرحلة الترشيد والتوعية):

تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد وشرح أبعاد الثورة الزراعية، وتوضيح فكرتها والقصد من وراءها كإصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية.

2-2-2-المرحلة الثانية:

وفيها يتم توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس وشروط موضوعية مسبقا مثل الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون الأرض من قبل وبالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح والدولة ويتم فيه تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين.

2-2-3- المرحلة الثالثة:

ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية ،ولقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة33% وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

2-3- بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية :

تتمثل فيما يلي [3]:

-تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.

-قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسبب.

---

[1]-علي مانع ،مرجع سبق ذكره ،ص 14 .

[2]-علي مانع، نفس المرجع السابق ،ص 15 .

[3]-نور محمد لمين ،مرجع سبق ذكره ،ص 40.

-نقص التأطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.

-مشكلة التمرين بالموارد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية غير المناسبة لبذرها.

المطلب الثاني :القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة[1].

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

-تطهير القطاع الفلاحية من السلبيات المسجلة.

-إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة.

-استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.

-رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.

-وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مرد ودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

---

[1]-محمد بلقاسم حسين بهلول ،سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،جزء 2 ،الجزائر ،1999، ص17 .

1-وضعية القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة:

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:

1-1-تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS):

يهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب3.830.000 هكتار، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية [1].

1-2- إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا :

لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيئات تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية(SDA) يشكل كل قطاع فيها من 30 إلى40 مزرعة اشتراكية، أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من[2]:

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.
-الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط.
-الديوان الوطني للعتاد الفلاحي(ONAMA).

بالإضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...الخ.

المطلب الثالث :واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها، ووضعها كحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام أقوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية فإن هذا القانون وضع شروطا بإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وبأن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولى...الخ.

---

[1]-عمر صدوق ،تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1988 ،ص65 .

[2]-رابح حمدي باشا ،التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر ،مذكرة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1991 ،ص178 .

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا، بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحديد الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي وما انجر عنه من آثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض، وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض[1] .

المبحث الثاني :القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

تميز القطاع الفلاحي بعدة إصلاحات، وذلك بغية إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة من قبل وقامت الدولة بوضع عدة برامج منها برنامج سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**)وذلك لتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها .

المطلب الأول :تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج لدعم القطاع الفلاحي له عدة أهداف، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريفه وأهدافه.

1-تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[2] .

هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا و حماية سكان الأرياف.

---

[1]-بن سمنية عزيزة ،بن سمنية دلال ،التمويل البنكي للقطاع الفلاحي (1999-2000)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، 2004، ص

[2] -كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة ،مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية ،جامعة قسنطينة ،2006،ص7 .

2-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

تتمثل في[1] :

-الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

-الاندماج في الاقتصاد الوطني.

-التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.

-تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.

-تحديد المبادرات الخاصة على (مستوى التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)

-ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

-تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني :الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتحقيق أهداف المخطط PNDA يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك وتتمثل هذه الأجهزة فيما يلي[2] :

1-الجهاز الإداري:

يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الفرقة الفلاحية الولائية.

1-1-مديرية المصالح الفلاحية (DSA) :

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم90-195 المؤرخ في 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها ما يلي:

-السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.

-ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بواقية النباتات.

-تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية.

-تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التباعة للقطاع الفلاحي.

-القيام برفع وترقية الاستثمار الفلاحي.

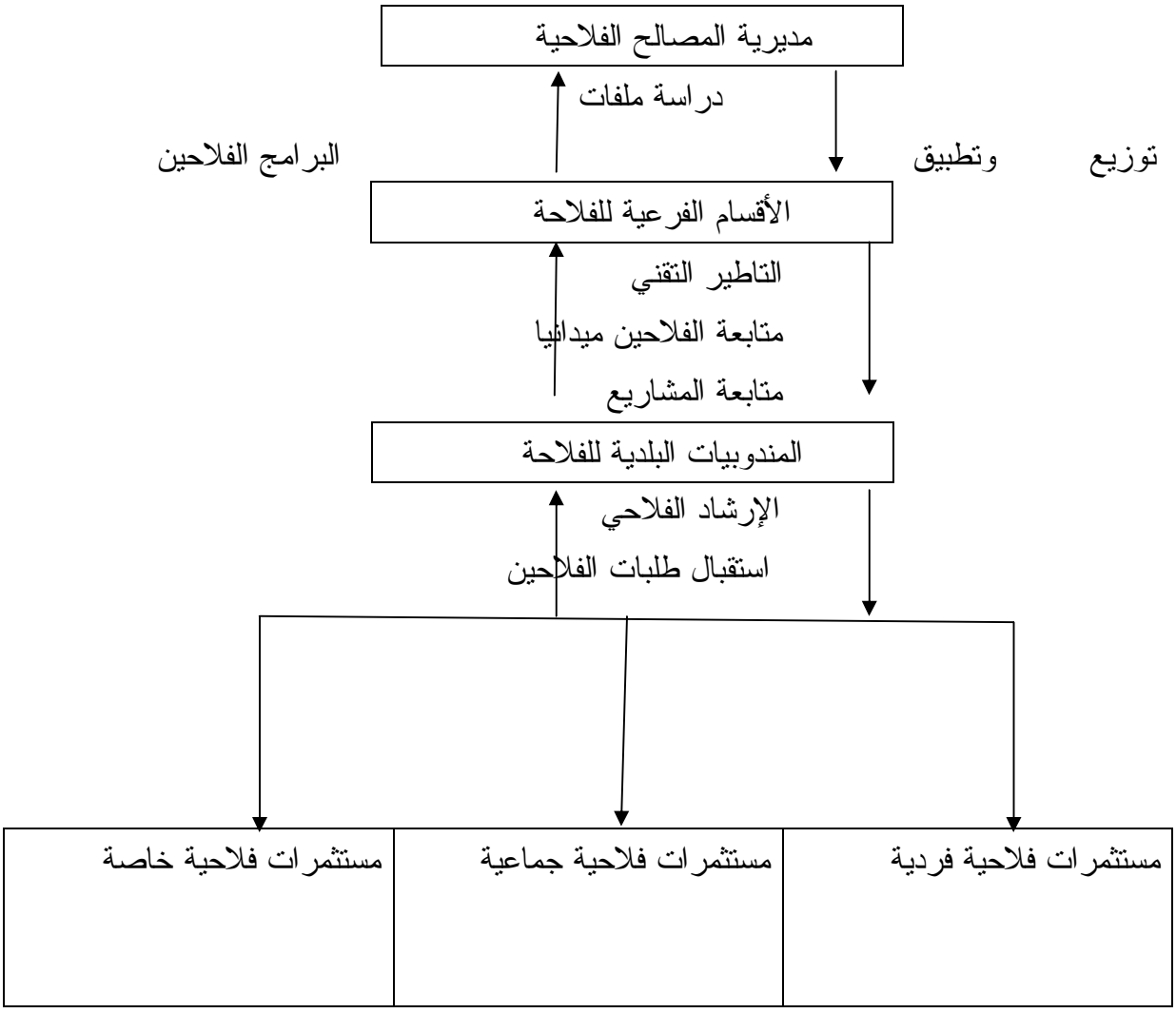
-تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.

و الشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية

[1]-كتفي سلطانة ،نفس المرجع السابق ،ص 8.

[2]-كتفي سلطانة ،نفس المرجع السابق ،ص23-28 .

الشكل رقم (1-1):الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية



المصدر : كتفي سلطانة ،مرجع سبق ذكره ،ص26 .

1-2-الغرفة الفلاحية :

تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/118 المؤرخ في1991/04/27 وهذا بعد انتخاب وتنصيب هياكلها :مجلس الغرفة، مجلس الإدارة للرئيس، وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل

للسلطات الإدارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية ويمكن ذكر بعض مهام الغرفة الفلاحية وهي:

-تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع والتحويل.

-تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها.

-تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية.

-الإرشاد الفلاحي.

2-الجهاز المالي:

ويضم كل من:

2-1-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :

أنشأت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر64 -72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل إصلاحات 19-87 المرفقة بكيفية الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية(CRMA) وهي موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامه في:

-تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.

-يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري...الخ.

-تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.

2-2-بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تأسس بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 1982/05/16 وقد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حين أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطة لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه:

-يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

-تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة والصيادلة...الخ.

-يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

المطلب الثالث :وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)2004/2001

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2004ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحا ومستثمرا الانخراط في مختلف [1] البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، لقد أظهرت النتائج الأولية من إقبال العالم الفلاحي والريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل الاستثمار، ففي عام 2001 عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليار دينار أي ما يقارب % 9.2 من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة % 13.2 مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا ب %5 مقارنة بعام1999.

وإلى غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من عام 2002 ، حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية ب% 17 ، وذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة، وللآثار الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى، ففي إطار هذا البرنامج تبذل الدولة جهودا كبيرة خاصة المالية منها.

وقد بدا دورها مهما لدعم الفلاحة ومتعدد الأشكال بفضل منح الميزانية المباشرة للقطاع الفلاحي والضغط الضريبي والمساعدات المالية لتوفير المياه وبرامج كهربائية للأرياف حيث خصصت مساعدة مالية مباشرة بنسبة55% و45 % عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية[2].

المطلب الرابع:القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية في الجزائر (2005-2014)

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة ابتداءا من برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001 وهو ماتكلنا عنه في المطلب الثالث اما البرامج التنموية الاخرى كالتالي :

[1]- مجدولين دهينة،إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة ،آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الحكم الفلاحي ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2006، ،ص 38 .

[2]- مجدولين دهينة، نفس المرجع السابق ،ص 39 .

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابق،مقدار الغلاف المالي المخصص له هو4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها[1]، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 423مليار دج

و الآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دج[2] ، و يعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة،وقد سطر البرنامج أهداف واضحة هي[3]:

-العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة'(2000-2004) مع استدامتها عند هذه الحدود.

-العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر،وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد،وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.

-العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن،خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب.

-يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي :قطاع الخدمات العمومية الإدارية،القطاع الاقتصادي،قطاع الهياكل القاعدية،قطاع التنمية البشرية،قطاع الإسكان والظروف المعيشية،ويندرج في إطار هذا البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة و التنمية الريفية الذي نال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة ب 300 مليار دينار جزائري في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية،حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى تطوير المستثمرات الفلاحية و الضبط و تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية و إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة و التشجيع على إنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر و حماية تربية المواشي و تطويرها،حماية الأحواض المنحدرة، توسيع التراث الغابي،تأطير عمليات حماية السهوب و تنميتها وتحسين المرافق الإدارية و التجهيزات المعلوماتية[4] .

---

[1] -الجزائر ،مصالح الوزير الأول ،ملحق بيان السياسة العامة ،أكتوبر 2010 ،ص38 .

[2] -بودخدخ كريم ،اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر (2009/2001)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة دالي إبراهيم الجزائر ،2010/2009، ص203 .

[3] -الجزائر ،وزارة المالية ،برنامج دعم النمو (2009/2005)، ص23 .

[4] -الجزائر ،مصالح الوزير الأول ،البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2009/2005) ،أفريل 2005 ،ص38 .

3-البرنامج الخماسي (2010-2014):

غلافه المالي يقدر ب 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) من ضمنه مبلغ 9680 مليار دج(ما يعادل 130 مليار دولار) باقي من البرنامج السابق،ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى،يتعلق الأمر أولا برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا،بشكل مستقر و مستمر،و يتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5% إلى حوالي % 10 في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، و يتعلق الهدف الثالث و الأخير بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من % 10 خلال السنوات الخمسة المقبلة.

المبحث الثالث:دور القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية، وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة تجارب وإصلاحات لا تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى هذه الإصلاحات الزراعية إلا أن بعض الدراسات والأبحاث وجدت عدة حلول ممكنة التي إذا ما اتبعت تجعل من الزراعة بالجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج.

المطلب الأول :مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

1-مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر:

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة وما نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة[1] .

[1]-د.محمد يدو ، سمية بوخاري ، نفس المرجع السابق ،ص63 .

الجدول رقم (1-2):القوى العاملة الكلية و الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2009-2011
(الوحدة :ألف نسمة)

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة في القطاع الفلاحي
2009	14638.00	3157.00
2010	146980.00	3175.00
2011	15285.00	3188.00

المصدر:د محمد يدو ، سمية بوخاري ،القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية –حالة الجزائر– أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية ،جامعة المدية ،28.29 أكتوبر 2014 ص 87 .

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي،فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة من 2009 إلى 2011 ، وهذا يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، مما يفسر لنا سياسة الدولة الهادفة إلى توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل في هذا القطاع عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام.

2-المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لزاما على الدول النامية عامة، والجزائر خاصة تبني إستراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جل المشاكل التي يعاني منها القطاع، ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى[1] .

[1] –قرومي حميد ،معزوز زكية ،دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية ،جامعة المدية ،28-29 أكتوبر 2014،ص59 .

الجدول رقم (1-3) :نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال 2004-2011

السنوات	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2004-2008	3376.39	9.76	7722.58	11089.21	30.45
2009	5253.15	6.03	7925.19	13172.31	39.88
2010	4558.57	6.03	7925.19	12496.38	36.48
2011	3727.99	8.34	7946.15	11665.80	31.96

المصدر :الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد 32، ص 296 .

من الجدول أعلاه نلاحظ انه بالرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة % 39.88 وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما أنها نسبة بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000 ، كما تدل على أن أكثر من

60%من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهو ما جعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية.

3-مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي:

للقطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد.

الجدول رقم (1-4):مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)		
2009	2010	2011	2009	2010	2011
12820.26	13644.41	16110.62	365.25	382.61	442.43

المصدر:د محمد يدو ، سمية بوخاري ،مرجع سبق ذكره ص 84 .

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2011/2009 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد

الجزائري من الناتج الزراعي التي ترجع إلى الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة، وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار.

4-مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:

4-1-المساهمة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (1-5) :مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

	الصادرات الزراعية							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الزراعية في الجزائر	111.2	151.9	126.9	143.7	163.1	164.5	164.6	181

المصدر:د محمد يدو ، سمية بوخاري ،مرجع سبق ذكره ،ص 85 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 ،2007 ارتفعت فيها من 111.2 مليون دولار إلى 181 مليون دولار، وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

4-2-المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6):مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات .

	الواردات الزراعية							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات الزراعية في الجزائر	2778.2	3024.5	3454.5	3560.6	4646.2	4538.6	4676.3	5277

المصدر:د. محمد يدو ، سمية بوخاري ،مرجع سبق ذكره ،ص 86.

نلاحظ من الجدول أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث كانت 2778.2 في سنة 2000 لتعرف ارتفاعا مستمرا وصل إلى 5277 مليون دولار سنة 2007، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.

المطلب الثاني :مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي

بالرغم من القوانين والإجراءات المنتهجة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها[1] :

1-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية :

-**التقليص العمدي من طرف الإنسان** :وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.

-**فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة** :حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

2-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:

-**نقص العمالة الزراعية المدربة** :على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية

[1] -فوزي غربي ،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2008/2007
ص253-289 .

عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

-**ضعف البرامج التدريبية** :لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

-**انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي** :ظاهرة الأمية من الظواهر التي تعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

3-مشاكل أخرى:

-**مشاكل متعلقة بالصادرات** :تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

-**مشاكل التسويق** :وهو النقص الكبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة...الخ.

-**مشاكل التسيير الإداري للزراعة** :يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

-**مشاكل العقار**:يعتبر العقار الركيزة الأساسية في القطاع الفلاحي لكن المشكل الحالي والراهن في العقار هو عدم حيازة الأراضي الفلاحية بطرق ثانوية وعقد ملكية للعقارات الفلاحية وهو ما يمنع الكثير من الاستثمارات في القطاع الفلاحي .

المطلب الثالث :بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال ما يلي[1]:

-تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.

-ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله، وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.

[1]-باشي احمد ،القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح ،مجلة الباحث ،العدد 2 ،جامعة الجزائر ،2003 ،ص 109 .

-ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.

-ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

-العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.

-العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود وخلق احتياطي ما يكفي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

-العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

و أيضا من بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي [1]:

-زيادة إنتاجية الأرض الزراعية.

1- تبني إستراتيجية واضحة للتصدير :

يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتمور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية كالبرتقال والليمون و البطاطا.

2 -نشر الصناعات الزراعية الغيرة والمتوسطة :

إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤدي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.

---

[1] -رواينية كمال ،تحرير التجارة الزراعية و أثرها على التنمية الزراعية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 11 ،جامعة بسكرة ،ماي 2007

ص 241 .

3 –دعم القطاع الزراعي :

يحتل هذا القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة % 12 في الإنتاج الداخلي الخام يوظف % 21 من اليد العاملة النشطة.

لكن بالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة % 4.5 من قيمة الإنتاج الزراعي، أما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص % 80 من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي سمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار منها 210000 مساحة مسبقة وهذا يتطلب استهلاك غلاف مالي قدره 164 مليار دج.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة شاملة حول وضعية القطاع الفلاحي من فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والتي كانت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر سنة 1962 ، والذي تميز وركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج...الخ ، ثم بعده المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي ومجمل المشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا،و نتيجة للتدهور الحاصل في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتدهور الحاصل آنذاك ، ثم ظهرت إعادة الهيكلة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره وإيجاد استراتيجيات تخرجه من المشاكل والمخلفات التي ولت في التسيير الذاتي ...الخ .وبعد ذلك قمنا بإعطاء نظرة على واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات 1990-1999 .

ونتيجة للتطورات الاقتصادية آنذاك قامت الدولة بوضع مخططات وبرامج تنموية للنهوض بالقطاع الفلاحي ، ومن بين البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ...الخ ، وكان هدفها تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و إعادة التوازن الجهوي.

كما تطرقنا إلى مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الذاتي وترقية التجارة الخارجية،كما كان لهذا القطاع مشاكل ومعوقات اقترحت لها بعض الحلول الممكنة .

الفصل الثاني:

القرض الايجاري كتقنية لتمويل القطاع الفلاحي

تمهيد:

يعتبر القرض الايجاري طريقة حديثة من طرق التمويل التي أحدث ميزة إيجابية للمؤسسات التي هي بحاجة إلي التمويل في مجالات معدات الإنتاج و الاستثمار، و ذلك بغية تجنب عراقيل و صعوبات طرق التمويل الكلاسيكية ، فإن هذه الطريقة حديثة التمويل أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة و المؤسسة المقرضة ، و ما لها من مزايا عديدة تمنحها للمستثمرين ، و بهذا فإن القرض الايجاري يسجل توسعا سريعا و ملحوظا في تمويل مختلف المؤسسات و القطاعات و خاصة القطاع الفلاحي مما له من مزايا في الوقت الراهن ، و قصد التعرف أكثر علي هذه المفاهيم تم تقسيم البحث إلي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية القرض الايجاري

المبحث الثاني :تحليل عملية القرض الايجاري

المبحث الثالث: تقييم القرض الايجاري.

المبحث الأول :ماهية القرض الإيجاري

يعتبر القرض الايجاري من بين الطرق الجديدة في التمويل حيث يقدم فرص تنوع خيارات التمويل أمام المؤسسات الاقتصادية التي هي في حاجة إلي تمويل خارجي إضافة إلي المنتجات المطروحة من قبل المؤسسات المالية و البنكية باعتباره وسيلة تسمح للمؤسسة الحصول على الأصول الإنتاجية اللازمة لاستمرار دوران العمل و الإنتاج .

المطلب الأول : التطور التاريخي للقرض الايجاري و أسباب ظهوره

1-التطور التاريخي للقرض الإيجاري:

لقد شهدت بداية النصف الثاني من القرن العشرين بديلا عن ثراء الأصل هو الاستئجار و أصبح بديلا شرعيا للاقتراض بهدف شراء الأصل ، فخدمة القرض الايجاري ليست حديثة تماما ، فهي تقنية ظهرت لأول مرة في بريطانيا في القرن 19م ،و كان التطبيق الحقيق لها بغرض التمويل من طرف مؤسسة كالفورنيا سنة 1936م، تحت صيغة SALE ANDLEASE BAUKفبعد حيازتها على قطعة أرض و بناءها لأروقة ، قامت ببيع المبني لمجموعة من المستثمرين الخواص ثم استأجرته مباشرة ، و هذا ما يسمي بالقرض الايجاري بالتخلي [1].

فقد ظهرت فكرة القرض الايجاري بصورتها الحديثة المعروفة بمصطلحleasing في الولايات المتحدة الأمريكية لدي أحد رجال الصناعة الأمريكية اسمه BOOTHE JUMIOB و شركة sche feild ،و هما مالكان لمؤسسة كاليفورنيا لصناعة المنتجات الغذائية.

و في الحرب الكورية سنة1950م عرضت عليه القوات المسلحة للجيش الأمريكي تزويدها بكميات هائلة من المواد الغذائية لتأمين المؤونة لهم لكن هذا يفوق الطاقة الإنتاجية بمصنعه و لم يكن للسيدBOOTHE يملك المعدات اللازمة لمواجهة الصفقة المعروضة عليه ، أو الموال اللازمة لشرائها .

فكانت كل هذه الأسباب دافعة لاكتشافه لفكرة تحل هذا المشكل تتمثل في أهمية تأجير المعدات عن طريق التمويل فقام بتأسيس شركة هو و ثلاث من أصدقائه و تجسيد الفكرة ، و كانت أول شركة للائتمان الإيجاري [2] في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952 بمدينة كالفورنيا ، و أثناء تأسيس هذه الشركة زاد الطلب على إيجار المعدات الإنتاجية فتم تأسيس شركات أخري متخصصة في القرض الايجاري فصار Leasing من الظواهر المستقرة في الاقتصاد الأمريكي ، و انتشر بعد ذلك في كافة أنحاء أوربا و أولي الدول التي شهدت مزاولة هذا النشاط هي بريطانيا و كان هذا بإنشائها لفروع شركات التأجير التمويلي الأمريكي إلي أن وصلت إلي أسيا من خلال اليابان سنة1963(nippine) و إلي العديد من الدول النامية التي تدور في فلك الاقتصاد الفرنسي و أهمها دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس، المغرب) و يعرف في فرنسا ب[3] credit bail .

---

[1] – benamarb zohra .le credit bail (leasing) proget ESB septembar2000 alger .p05

[2] –kaml chehrit . technique et pratique bancairez et finanse . grand alger . likre 2001.

[3] –دهان محمد دويدار ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002، ص13.

أما ظهوره في الجزائر فكان متأخرا بعد المغرب سنة 1964 و تونس حيث ظهر في الجزائر لأول مرة من خلال قانون النقد و القرض 90/10 بتاريخ 14 أفريل1990 ، إلا أن استعماله لم يعرف توسعا كبيرا .

2-أساب ظهور القرض الايجاري :

ترجع أسباب ظهور القرض الايجاري إلي عدة عوامل نذكر منها :

2-1-العامل الاقتصادي:

و هو ارتفاع أسعار الأجهزة الإنتاجية و تطورها ،و زيادة التكاليف و الأجور ، و الذي انعكس على أثمان تسويقها و الذي من شأنه أن يعطل الاستثمارات الإنتاجية ، لذا جاءت وسيلة الائتمان الإيجاري كوسيلة أساسية لتنمية الطلب على هذه المنتجات و إعطاء دفع قوي لنمو الصناعات الإنتاجية.

2-2-العامل المالي :

الذي يرجع إلي ارتفاع أسعار الائتمان التقليدي (المصرفي و المالي) ، و انخفاض قيمة النقود و الظروف التضخمية و الإجراءات الصعبة التي يتطلبها الاقتراض طويل الأجل و قصور التمويل الذاتي ...إلخ ، فكان من الضروري اللجوء إلي وسيلة الائتمان الايجاري لأنها تربط العائد مباشرة بالتكلفة[1]. **2-3-العامل الفني:**

حيث يتمثل في التقدم التكنولوجي و الاختراعات المتعددة ،و أصبحت هناك ضرورة حول التجديد المستمر و ارتفاع أثمان هذه الآلات أدي إلي ارتفاع تكلفة الشراء و عدم القدرة على الدفع الفوري للثمن ،و نتيجة لصعوبة امتلاك هذه التجهيزات الحديثة كان استأجرها و الاستفادة منها و استغلالها دون تملكها أحسن حل لمواجهة هذه المشكلة.

2-4-تحقيق المرونة في التشغيل :

حيث تلجأ الكثير من الشركات إلي تحقيق المرونة في التشغيل من خلال استئجارها الأصول على سبيل المثال تلجأ بعض شركات المقاولات إلي استأ جار بعض المعدات و الآلات لتنفيذ بعض الأعمال الخاصة لبعض مشروعاتها و تلجأ إلي استئجار أنواع معينة من السيارات لتنفيذ مشروعاتهم في مواقع معينة و هناك العديد من الحالات الأخرى التي يمكن أن تحقق المرونة من التشغيل لكل من المؤجر و المستأجر [2].

2-5-تخفيض مخاطر التقادم التكنولوجي للأصول :

حيث يعد استئجار الأصول هو البديل الأفضل للحصول على العديد من الأصول المعقدة تكنولوجيا و التي تواجه مخاطر التقادم السريع أو الغير متوقع[3].

---

[1]- مصطفي رشدي شيحة،الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدر ا الجامعية ، الاسكندرية ،1994، ص440-442.

[2]- أحمد سعد عبد الطيف ، التأجير التمويلي ،سلسلة مراجع المدير المالي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ،الطبعة الأولي ، 2000، ص5-6.

[3]-أحمد سعيد عبد الطيف ، مرجع سبق ذكره

حيث تمنح للمشروعات الاستثمارية فرصة للتغلب على مشكلة التقادم التكنولوجي للألأت و المعدات الصناعية ،كما يخفف من العبء الضريبي على عاتق المشروع المستأجر حيث أن هذا المشروع تكون حيازته للأموال المؤجرة على سبيل الايجار و ليس على سبيل الملكية مما يخفف من العبء الضريبي عليه.

إن هذا النوع من التمويل يبقي ضئيل الاستعمال في دول العالم الثالث مقارنة بدول العالم المتقدم بوصفه أحد الوسائل التي يتمكن بها المشروع من الحصول على الأموال الإنتاجية اللازمة لاستمرار دولاب العمل و الإنتاج سواء في الفترة الطويلة أو القصيرة[1].

المطلب الثاني : التعاريف المتعددة للقرض لإيجاري

القرض لإيجاري هو تقنية تمويلية مستنبطة من عملية إيجار كقرض مصرفي يتمثل في عملية كراء استثمارات ذات الاستعمال المهني من قبل مؤسسة مستأجرة تستلزم باستعمال الاستثمار لإغراض التي أعد من أجله و الاحترام الكامل لبنود العقد ،و لقد تعددت تعاريف القرض لإيجاري من تعاريف قانونية و اقتصادية ،و تعاريف أخري نذكر منها فيما يلي :

1-التعريف القانوني :

عرفه المشرع الجزائري في المادة (01) من الأمر رقم 96-09المؤرخ في 10 جانفي 1996 و المتعلق بالاعتماد لإيجاري [2].

حيث يعتبر الائتمان لإيجاري موضوع هذا الأمر فهو عملية تجارية و مالية يتم تحقيقها من قبل البنوك و المؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة ز معتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص ،و يجب أن تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أولا حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر ،و تتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمجلات التجارية أو المؤسسات حرفية.

2-التعريف الاقتصادي :

الائتمان لإيجاري هو علاقة تمويلية ذات أبعاد ثلاثية ، علاقة صاحب المشروع الذي يرغب في الأصول الثابتة ، فيتصل بالمؤسسة المالية التمويلية التي تقوم بشراء تلك الأصول من المورد أو المنتج لها، ثم تقوم بتأجيرها إلي صاحب المشروع مقابل دفوعات مالية معلومة و محددة أي :

مورد ⟵ وسيط مالي ⟵ مشروع

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاد الائتمان المصرفي نشأة المصارف ، الاسكندرية، الطبعة الثالثة ،2000، ص419.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 09/96 المؤرخ بتاريخ 1996/04/10 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1996/01/10، عدد03، المادة 01، ص25.

و كذالك هو ائتمان عيني و إنتاجي ، أي أنه لا يمكن أن يمنح في صورة نقدية كالائتمان المصرفي ،و ذلك بغرض تنمية دوافع استخدام الأصول الثابتة، و عليه فإن المؤسسة المانحة لهذا الائتمان يجب أن تختار الأصول التي تعطي أكبر ربح عند تشغيلها ، لأن ذلك يضمن سداد دفعات التأجير على الأقل[1].

3-تعاريف أخري:

-التمويل التأجيري:

هو اتفاق بين طرفين يخول لأحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الأخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة.

المؤجر: و هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل .

المستأجر : هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر[2].

-الاستئجار التمويلي :

هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ، و لا يمكن إلغاءه من قبل المستأجر الذي يستهلك قيمة المعدات بكاملها (أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة)[3].

كما أن قرار الاستئجار التمويلي (الاعتماد الايجاري)هو غالبا قرار طويل الأجل حيث يكون الأصل موضوع الاستئجار مرتبطا بالأجل الطويل الذي يكفي لسداد قيمته و إن كان هذا القرار على مدي إتفاق وجهة نظر كل من المؤجر و المستأجر[4] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخصها إلي تعريف عام:

- للائتمان لإيجاري :

هو أداة أو وسيلة تمويلية مضمونها استعمال الأصل دون الحاجة إلي تملكه خلال فترة محددة مقابل قيمة إيجاريه يدفعها المستأجر للأصل إلي المؤجر خلال فترة التعاقد و في نهاية المدة يكون المستأجر أمام ثلاث خيارات :

- خيار الأول : شراء الأصل مقابل دفع قيمة متبقية محددة في العقد.
- خيار الثاني : إعادة استئجار الأصل لمرة ثانية .
- خيار ثالث :إعادة الأصل محل التأجير إلي المؤجر.

---

[1]- مصطفي رشيد شيحة ،مرجع سبق ذكره ، ص 450.

[2]- بلعوج بلعيد، تأجير" الأصول الثابتة كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط الجزائر ،يومي 08-09 أفريل 2002، ص09.

[3]- سمير محمد عبد العزيز ، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية ، مكتبة الإشعاع الفنية ،مصر القاهرة ، 1997، ص183.

[4]-محسن أحمد الخضيري ، التمويل بدون نقود ، مجموعة النيل العربية ، مصر الطبعة الأولي ،2001.

المطلب الثالث: أنواع القرض لإيجاري و خصائصه

1- أنواع القرض لإيجاري

1- 1-حسب طبيعة العقد :يشمل القرض لإيجاري المالي و القرض لإيجاري التشغيلي.

1-1-1-القرض الإيجاري المالي:

يعتبر أكثر أنواع الاستثمار انتشارا ،و يقتصر فيه دور الممول على وضع الآلات و الأجهزة تحت تصرف المؤسسة المستفيدة مقابل أقساط تأجيرها مع اختيار هذه الأجهزة شراء التجهيزات المؤجرة بقيمتها المتبقية .[1]

- التأجير التمويلي هو ذلك التأجير الذي يتم بموجبه إطفاء كامل قيمة الأصل المؤجر خلال فترة العقد ، و يسمي التأجير بالتأجير الرأسمالي لأن إجمالي دفعات لإيجار المتفق عليه تغطي كامل كلفة الأصل مع عائد مناسب على رأسمال المستثمر[2].

و يتخذ القرض لإيجاري المالي عدة أشكال نذكر منها :

- القرض لإيجاري المالي المباشر .
- البيع و إعادة التأجير .
- القرض لإيجاري الرفعي .

1-1-2-القرض لإيجاري العملي (التشغيلي):

يطلق على هذا النوع من التأجير أحيانا تأجير الخدمات و يتضمن إضافة إلي تمويل قيمة الأصل المؤجر إلي المستأجر تقديم خدمات الصيانة ، أي هو استئجار خدمات الأصل دون أن ينتمي ذلك بتملكه و لا تكون عقود لإيجار دائمية بل من حق المستأجر إنهاء عقد لإيجار قبل انتهاء مدته [3].

1-2-حسب طبيعة موضوع التمويل:

يمكننا التفريق بين نوعين من الائتمان الايجاري و ذلك بطبيعة موضوع التمويل:

1-2-1-الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة :هذا النوع من الائتمان يخص تمويل الحصول على أصول منقولة متكونة من التجهيزات و أدوات الاستعمال الضرورية للمؤسسة المستعملة ،و هي تؤجر لفترة معينة مقابل ثمن الإيجار [4].

---

[1]-محمد صالح الحناوي و لآخرون ، أساسيات الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، جامعة مصر العربية ،2000، ص338.

[2] - دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولي ،2007، ص 411.

[3]- كنجو عبود كنجو ، إياهيم وهبي ، الإدراة المالية ،دار المسيرة الأردن، 1997ص58

[4]- طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1998، ص80.

1-2-2-الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة :

هو يخص تمويل أصول غير منقولة و المتمثلة في بنايات شيدت أو في طريق التشييد حيث تكون المؤسسة المؤجرة قد حصلت عليها من جهة ثالثة ، أو قامت ببنائها بنفسها فتقوم بتسليمها إلي المؤسسة المستأجرة و ذلك لاستعمالها في نشاطاتها .

1-3- حسب الإقامة:

يتم التفريق بين نوعين من الاعتماد التجاري من خلال هذا المعيار، و ذلك حسب جنسية أطراف العملية و هما :

1-3-1-القرض الإيجاري المحلي :

يمكن القول عن الائتمان الايجاري أنه محلي عندما تكون الأطراف المتعاملة به مقيمة بنفس البلد ، حيث

نصت المادة 05 من القانون 09/96:على<< يعتبر القرض الإيجاري وطنيا عندما تجمع العملية شركة تأجير أو بنكا أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي و كلاهما مقيمان في الجزائر[1]>>.

1-3-2-القرض الإيجاري الدولي :

عرفه المشرع الجزائري حسب المادة 05 من الأمر 09/96 الاعتماد الإيجاري على أساس أنه دولي عندما يكون العقد الذي يرتكز عليه :

-إما ممضي بين متعامل اقتصادي مقيم في الجزائر و شركة تأجير أو بنك أو مؤسسة مالية غير مقيمة بالجزائر.

- و إما ممضي بين متعامل اقتصادي غير مقيم في الجزائر و شركة تأجير أو بنك أو مؤسسة مالية مقيمة في الجزائر.

أنواع أخري للقرض الإيجاري:

لا يقتصر الائتمان الإيجاري على الأنواع المذكورة سابقا بل هناك عدة أنواع أخري نذكر منها ما يلي :

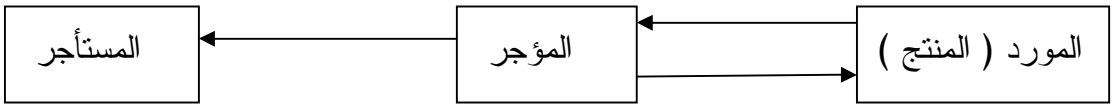
- القرض الإيجاري على المحلات التجارية و المؤسسات الحرفية .
- القرض الإيجاري عن الأصول .
- الائتمان الإيجاري للعناية .
- الائتمان الإيجاري المباشر و غير المباشر .
- الائتمان الايجاري الجبائي و غير الجبائى .
- الائتمان الايجاري بالأسهم.

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 09/96، المادة 05، مرجع سبق ذكره، ص27.

2- خصائص القرض الايجاري :

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج خصائص القرض الايجاري و نذكر منها :

- تتم عملية القرض الايجاري عن طريق ثلاثة أطراف المستأجرة و المؤجر و المورد ، حيث يقوم المستأجر أو المؤسسة المستأجر باختيار الأصل المرغوب فيه فتقوم المؤسسة المؤجرة بشراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة و تقوم بدفع ثمنه كاملا ،و بالتالي تقوم بتقديمه إلي المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار أي يمثل علاقة تمويلية ثلاثية كما هو موضح في الشكل التالي [1].



-الائتمان الإيجاري يتمتع بأنه ائتمان طويل الأجل، حيث أنه يسمح بتمويل أجهزة و سلع إنتاجية ،حيث أن أهم خصائصه هو ارتباطه بالمدة المتوسطة و الطويلة الأجل ، بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول ، و حسب فترة امتلاكها .

-الائتمان الايجاري يكون في شكل أصول عينة (استثمارات مادية) ، أي لا يقوم بمنح أموال نقدية بل ينص على تقديم و تسليم أجهزة و الآلات ...إلخ .

-هو ائتمان شامل يغطي كامل الاستثمار (100%).

-إن المؤسسة المستأجرة و المستفيدة من هذا التمويل غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي بالاستثمار مرة واحدة ، و إنما تقوم بدفع أقساط تسمي بثمن الإيجار.

-أي هو ائتمان كامل يقابله استرداد كامل ،و معناه الاسترداد الكامل ، أي أن المؤسسة المالية المتاحة للائتمان لابد من أن تحصل من المستأجر خلال فترات استغلال الأجهزة و تأجيرها على قيمة هذه الأجهزة .

-إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد يكون ملكا للمؤسسة المؤجرة ،و ليس ملكا للمؤسسة المستأجرة ، حيث هذه الأخيرة تستفيد من حق الاستعمال فقط.

-الائتمان الايجاري لا يظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة المستفيدة ،يكفي بأن يقوم المستأجر بإشهاره فقط في جله التجاري [2].

---

[1]- مصطفي رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره ، ص314.

[2]- بوشنافة أحمد ، بن حمودة محبوب، "ضرورة إصلاح نظام التمويل المصرفي في الجزائر من خلال التقنيات المقننة لعقد تحويل الفاتورة و الاعتماد الايجاري"، المؤتمر الوطني حول " المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية" المركز الجامعي بشار، أيام 25/24 أفريل 2006، ص10.

المبحث الثاني : تحليل عملية القرض الايجاري

التمويل التأجيري وسيلة من وسائل التمويل للمشروعات على اختلاف أنواعها بالأصول الرأسمالية سواء عند إنشاء مشروع أو تجديد معداته، فهي عملية تتم في عدة مراحل ، و بين عدة أطراف و هي بالتالي متضمنة لمجموعة من العقود تبرم بين هذه الأطراف.

المطلب الأول: الأطراف و العقود المتضمنة لعملية القرض الايجاري

إن عملية الائتمان لإيجاري كغيره من العقود و الطرق التمويلية تحكمه مجموعة من الميكانيزمات و الأساليب التي تسيره و تنظمه، و بطبيعة الحال فهو لديه أطراف متعاملة فيه.

1- الأطراف المتعاملة بالقرض الايجاري :

تنشأ عملية الائتمان الايجاري بين ثلاثة أو أربعة أطراف ، و تتمثل في المؤجر ، المستأجر ، المورد ، المقرض[1].

1-1-المؤجر :

هو الذي يقوم بعملية شراء الأصل المتفق عليه لصالح المستأجر ، الذي يحدد المواصفات الخاصة بالأصل ، و الذي ينتقل بعد الاتفاق من المنتج إلي المستأجر مع بقاء حقوق امتلاك الأصل له .

و المؤجر : هو كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عمليات الائتمان الايجاري ،و يكون المؤجر بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك ، و يمكن تصنيف المؤجرين إلي ثلاث أصناف :

-رجال المال ، مصارف ، مؤسسات مالية متخصصة في القرض الايجاري تابعة أو مستقلة عن المصارف.

-موزعو التجهيزات أو المصنعون يقدمون خيار الإيجار لزبائنهم منافسة الأشكال الاكتساب الأخرى.

مؤسسة الايجار المتخصصة : هذه المؤسسة التي لا تقوم بالإيجار لمدة طويلة و بصفة متكررة مع تحمل الخطر التقني و الاقتصادي للأصل المستأجر ،و هذا حال مؤسسات القرض الايجاري التشغيلي.

1-2-المستأجر أو المستفيد:

هو الذي يحدد ما يريد استئجاره ، و هو و الذي يتصل بالمؤجر لكي يتفق على مواصفات الشيء المؤجر و شروط الشديد و الصيانة و التأمين ، فالمستأجر هو المستفيد من القرض و الذي يبغي تطوير طاقته الإنتاجية بالحصول على الأجهزة اللازمة الذي قام باختيارها و التي تحقق نشاطه ، و ذلك دون أن يكون لديه موارد كافية لتمويل استثماراته[2].

المستأجر هو المستخدم للأصل الرأسمالي الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام و تشغيل هذا الأصل ، فالمستأجر يتمتع بحرية استعمال

---

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الثالثة ،2000، ص429.

[2]-مصطفي رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره ، ص315.

الأصل المؤجر خلال مدة التأجير بأكملها مقابل الالتزام بدفع الأقساط الايجارية المتفق عليها و في مواعيدها المحددة تنفيذا لشروط العقد المبرم.

1-3- المورد :

هو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر وفقا للمعايير و المقاييس المتفق عليها بينه و بين المستأجر ، أما عن الأصل موضوع الإيجار يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية أي المورد أو المنتج هو الذي يقوم بصناعة الأصل محل التأجير حسب رغبة المستأجر ،و المؤجر هو الذي يقوم بإمضاء عقد التصنيع أو الشراء من المنتج بعقد يعرف بعقود الاشتراء لصالح الغير " الذي هو المستأجر" ،و قد يدخل في العملية طرف رابع يقوم بالتمويل، أي المقرض كالبنك أو مؤسسة تمويلية تقوم بتقديم قروض للمؤجر ليشتري الأصل ،و هذا بضمان الأصل محل التأجير لذلك يطلب المقرضون ضمانات إضافية من المؤجر، و هذا حسب الدراسة الائتمانية[1].

1-4-المقرض :

هو الذي يقدم خدماته المصرفية و المتمثلة في منح القروض إلي المستأجر أو المؤجر أو يشارك في إقامة شركة الائتمان الايجاري.

2-العقود المتضمنة لعملية القرض الايجاري :

تتضمن عملية القرض الايجاري إبرام مجموعة من العقود بين مختلف الأطراف ،و تتمثل هذه العقود فيما يلي :

2-1-عقد الشراء:

هذا العقد يبرم بين المورد و المؤجر في حالة لم يكن المؤجر هو المورد هذا العقد يستفيد منه بصفة مباشرة المستأجر ، بالرغم من أنه ليس طرفا فيه ، و هذه الاستفادة تكون على أساس أن شراء المعدات محل التعاقد يكون حسب اختياره ، و بحسب شروطه و مواصفاته .

2-2-عقد التأجير :

عقد التأجير هو عقد يكون بين المؤجر و المستأجر و يتضمن هذا العقد وعدين :

الوعد الأول : يكون من طرف المؤجر و يتضمن تأجير المعدات .

الوعد الثاني : يكون من طرف المستأجر ، و يتضمن استخدام الأصل محل التعاقد .

2-3-عقد الاقتراض:

يكون بين المقرض (البنك) من جهة و المؤجر أو المستأجر كمقترض من جهة أخري.

[1]-بلعوج بلعيد ، مرجع سبق ذكره، ص11.

2-4-عقد الصيانة:

في حالة ما إذا كان عقد الائتمان الايجاري ينص على تحمل المستأجر لتكاليف الصيانة ، الإصلاح، التأمين ، الضرائب، فإن المؤجر قد يشترط على المستأجر إبرام عقد الصيانة مع مور الأصل ،و هذا لضمان استمرار تشغيله و استغلاله بكفاءة و فعالية [1].

المطلب الثاني :مراحل عملية القرض الإيجاري.

يمكن تلخيص مراحل عملية القرض الايجاري فيما يلي :

1-إنجاز عملية الشراء :

يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصل قصد تأجيره للمستفيد لفترة زمنية معينة، و ذلك بالتفاوض مع المورد بناءا على موافقة كتابية من المؤجر، فلا تربطه بالمورد علاقة مباشرة ، إلا في الحدود التي أوردها القانون ، إذن الشراء يق وم بهدف تأجير الأصل ، فشركة التأجير التمويلي لا تملك الأصول محل العقد و إنما تشتريها بهدف تأجيرها للمستفيد ، و لما كانت الشركات المالية تسعي لتجنب مشاكل اعتراض المستأجر على مواصفات الأصول محل التعاقد فإن الوكالة توفر الحل الأنسب لهاته الشركات بتوكيلها للمستأجر المستقبلي بشراء الأصول وفق الموصفات التي تحتاجها نشاطاته ، فشراء الأصل من طرف المؤجر يمثل فرصة متاحة أمام المستفيد منه لاستعمال الأصل بدون الاضطرار لشرائه خاصة إذا كان ثمنه باهظا ، فيجب أن نشير في البداية إلي أن مرحلة إنجاز عملية الشراء أو أن الشراء المسبق لا يدخل دائما في مراحل عملية قرض الإيجار و يمكن أن نبين ذلك حسب الحالات التالية :

-حيث يمكن أن تجري عملية الشراء بتدخل شخصين فقط ،و ذلك عندما تشتري مؤسسة القرض الايجاري من عند المستعمل ، و الذي يصبح فيما بعد موضوع عقد الايجار ، و تعرف هذه العملية بتنازل الايجار أو القرض الايجاري العكسي Lease back أو bail [2] cession.

و في أغلب الأحيان يتم تدخل ثلاثة أشخاص :

فكل شخص طبيعي أو معنوي يتقدم إلي شركة التأجير التمويلي للحصول على التجهيزات يقوم باختيار مورد للتفاوض معه حول السعر و كيفية تسليم البضاعة و مقابل ذلك تقوم مؤسسة القرض الايجاري بدراسة الحالة المالية للمستأجر من أجل الاطمئنان لقدرته على الوفاء بالدفعات النقدية في الوقت المحدد له.

فإذا قبلت بتمويل هذه العملية ترسل الطلبية إلي المورد المختار و بالثمن المتفق عليه بين المورد و المستأجر مقابل الحصول على الملكية القانونية لتجهيز المطلوب ، أي كما ذكرنا سابقا فبعدما يقوم العميل باختيار المورد الذي

[1]-محمد كمال خليل الحمزاوي ، إقتصاد الائتمان المصرفي ، مرجع سبق ذكره، ص433،432.

[2]-Pascal philippossion . Le crédit bail et le leasing (outils de financements locatifs). SEHI . 1998, montréal (Québec). P24

يشتري من عنده الاستثمار و يتفق على الموصفات يقوم المورد بتقديم الوثائق المتعلقة بهذا الاختيار مثل الفاتورة الأولية فيها ثمن و مواصفات هذا الاستثمار و بعد ذلك يقوم العميل بإيداع طلب تمويل الإيجار مرفوقا بفاتورة أولية مع بقية الملف المطلوب [1].

و بعد دراسة ملف التمويل و تحديد المخاطرة فيه ،و كذا مردود يته يقوم المؤجر بعد قبول الطلب بفتح تمويل لصالح العميل بخصم المبلغ الإجمالي للفاتورة .

2- تأجير الأصل:

ينص عقد الإيجار من أوله على بند يقضي بتأجير الأصل المستعمل و على هذا الأساس يلزم المؤجر بتسليم الأصل للمستأجر و و يمكنه استعماله بسهولة خلال كامل فترة العقد فبمجرد أن يسلم المؤجر للمستأجر الشيء الذي يريد تأجيره يبدأ عقد الإيجار الذي هو تاريخ اتفاقية الإيجار أو تاريخ التزام الأطراف بالنصوص الرئيسية للعقد [2] ، و من تم فإن عقد الايجار غير القابلة للإلغاء التي يكون من المؤكد و بشكل معقول أن عند بدء عقد الايجار أن يمارس المستأجر حقه بموجب حق الخيار ، و ذلك باستعمال و استغلال الأصول التي يحتاجها خلال مدة طويلة نسبيا تعادل العمر الاقتصادي للأصل أو تقاربها مقابل قيمة إيجارية متفق عليها في عقد التأجير التمويلي ، أي يمكننا القول أنه خلال فترة محددة مسبقا و غير قابلة للإلغاء يمنح المؤجر للمستأجر حق التمتع بالأصل المقتني بالمقابل لذلك حق حصول المؤجر علي الأجر في المواعيد و بالقيمة الواردة في العقد، و بموجب هذا العقد يكون للمستفيد استعمال الآلة علي النحو المحدد في العقد للمدة المتفق عليها و تكون هذه المدة طبقا لنصوص العقد غالبا غير قابلة للإلغاء و يعني ذلك عدم جواز العقد قبل انقضاء المدة المنصوص عليها بناء علي طلب أي من الطرفين.

3- انقضاء عملية القرض الايجاري :

عندما يدفع المستأجر كل الأقساط الايجارية للمؤجر في المدة التي حددت له عند إبرام العقد و بذلك يكون قد أنهي عقده عند انتهاء أجله حيث تعرض عادة ثلاث خيارات علي المستأجر عند نهاية مدة التأجير المقدرة في العقد .

3-1-الخيار الأول :

من الأحسن للمستأجر الاحتفاظ بالأصل الذي له منفعة لنشاطه ، أما المؤجر فليس من صالحه أن يبقي مالكا للأصل في نهاية العقد الذي يصعب بيعه فيما بعد و زيادة علي ذلك الإجراء القانوني المستعمل للوصول إلي هذه النتيجة و المتعلق بالوعد الأحادي الجانب للبيع من جانب المؤجر لصالح المستأجر .

---

[1]- عاشور مزريق ، محمد غربي ،" الائتمان الايجاري كاداة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006، الشلف ، الجزائر ، ص465.

[2]- سمير محمد عبد العزيز ، التأجير التمويلي ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية ، الطبعة الأولي ،2001، ص150.

أي ان هذا الخيار أو حالة الشراء للأصل و تملكه مقابل أداء قيمتها المتبقية ، أي ذلك الجزء المتبقي من القيمة للآلة التي يقضي الاتفاق بوجوب دفعها و التي لم تغطيها أقساط الأجرة .

و تمثل عادة القيمة المتبقية 1 %إلي 6% من سعر الشراء و بالتالي اكتساب الأصل و التمتع بالملكية التامة.

3-2-الخيار الثاني :

أي طلب تمديد العملية و ذلك بطلب تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الشركة المؤجرة لمدة أخري بذات شروط العقد الأصلي مع الأخذ بعين الاعتبار تقادم الأصل المؤجر و ذلك بمراعاة انخفاض قيمة الأجرة خلال هذه المدة الجديدة [1].

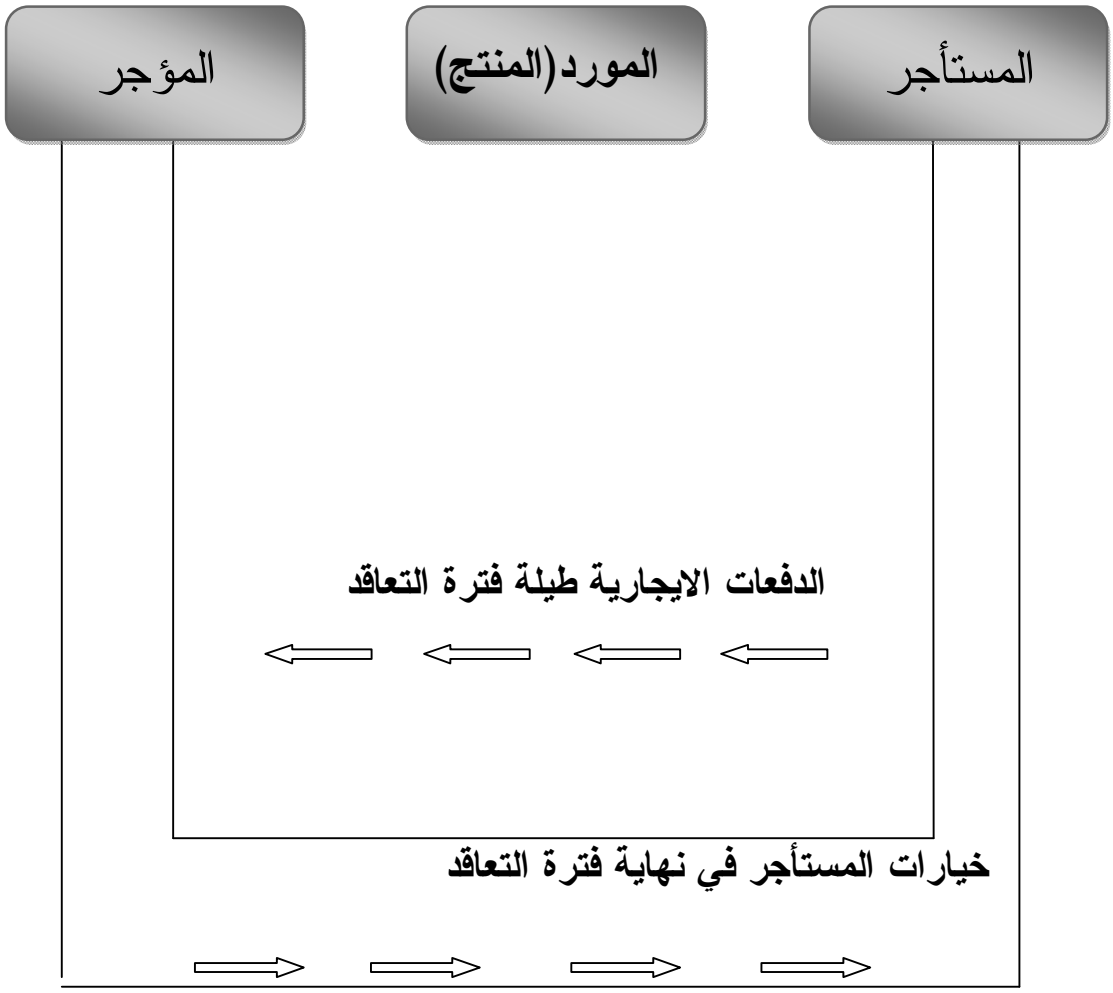
3-3-الخيار الثالث:

إرجاع الأصل إلي الشركة المؤجرة التي تقوم بالبحث عن مستأجر آخر أو بيع الأصل لمستعمل جديد أو حتى إعادته إلي المورد بعد موافقة هذا الأخير .

و يمكن إظهار سير عملية الائتمان الايجاري حسب الأطراف المشاركة في العملية من خلال الشكلين التاليين:

[1]- سمير عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص80-81.

الشكل رقم (02-01): عملية الائتمان الايجاري بين ثلاث أطراف (المستأجر ، المؤجر، المورد)



المصدر : محمد كمال ، خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، مرجع سبق ذكره، ص433.

من الشكل السابق يمكن استنتاج ثلاث علاقات هي :

-علاقة المستأجر ⟺ المورد أو المنتج ، التي تحدد الأصل الذي سيكون موضوع العقد.

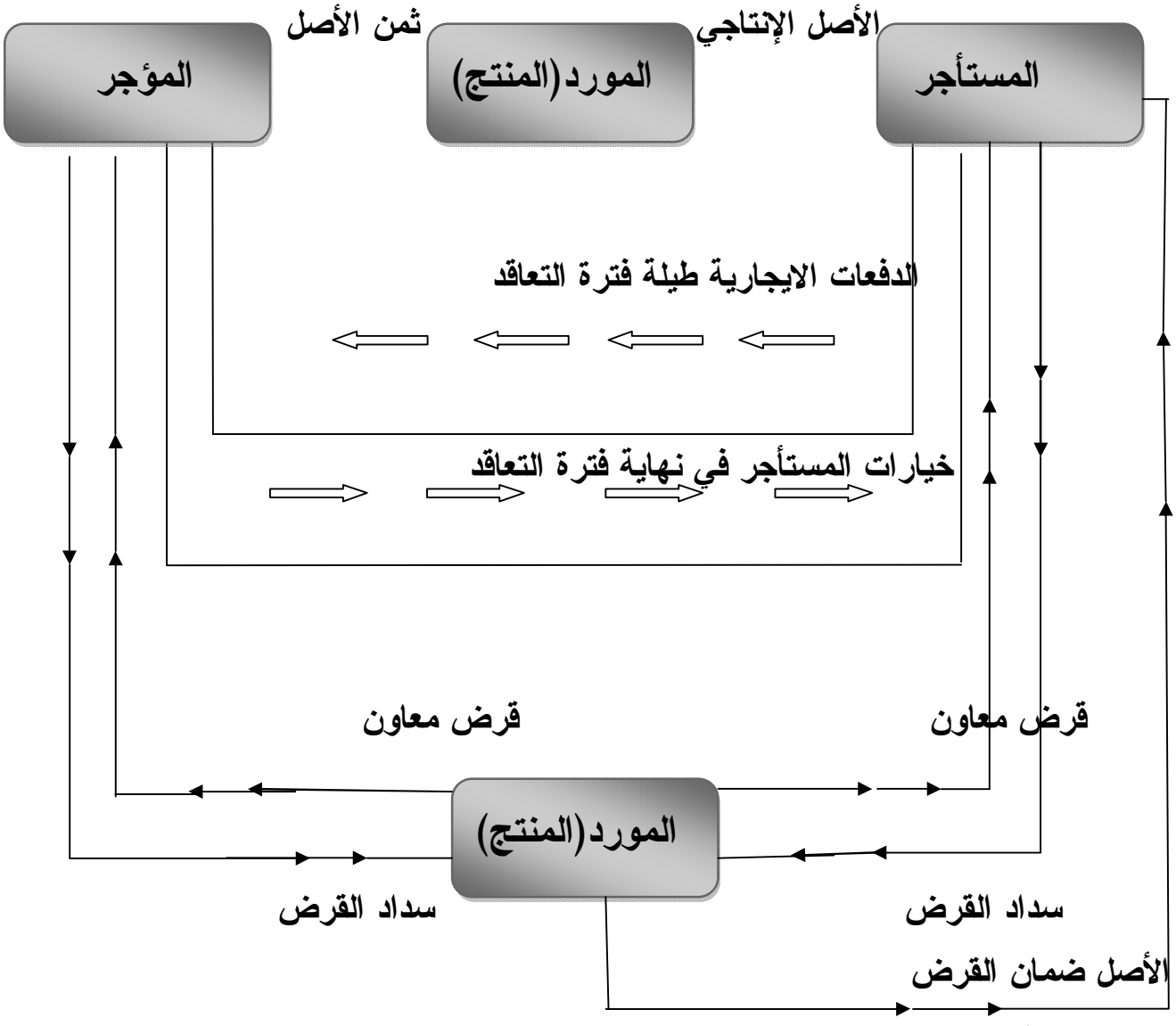
-علاقة : المستأجر⟺ المؤجر (مؤسسة القرض الايجاري) التي تجسد في العقد الايجاري .

-علاقة : المؤجر⟺ المورد ، التي تقضي بتسديد ثمن الأصل الموجه للمستأجر (المستفيد).

فحسب Bernard colasse الذي يقول " تجري العملية زمنيا متى اختيار الأصل، و حدد المورد ، يحصل المستأجر علي فاتورة نموذجية تبين خصائص الأصل و السعر و هذا بدون أي إدارة مالية ثم يقدم الملف للمؤسسة المختصة في القرض الايجاري هذه الأخيرة تقوم بدراسته طيلة إعداد العقد بعد موافقتها ليمضى من طرف المستأجر[1].

و بإدخال المقرض كطرف ثالث في عملية الائتمان الايجاري نحصل علي الشكل التالي :

الشكل رقم (02-02): إدخال المقرض كطرف ثالث في عملية الائتمان الايجاري



المصدر:محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، مرجع سبق ذكره، ص433.

[1]-Bernard Colasse. Gestion financiéré de l énterpris . paris .3 édition.1993. page427/428 .

المبحث الثالث: تقييم القرض الايجاري:

للقرض الايجاري أهمية اقتصادية تتجلي في تمويل المشروعات في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، و يحقق التعامل بالقرض الايجاري مجموعة من الفوائد و المزايا بهدف تشغيل المزيد من العمالة و إنتاج السلع و الخدمات و العمل على رفع جودة الإنتاج من خفض تكلفته و فتح أسواق جديدة ، كما له أيضا من الجانب الآخر عيوب و مخاطر تمس بهذه التقنية تمويلية .

المطلب الأول : مزايا القرض الايجاري

1-بالنسبة للمؤجر و المستأجر :

1-1-المزايا بالنسبة للمؤجر :

تبدو أهمية التعامل بالقرض الايجاري من جانب المؤجر بالغة إذ يمكن أن تشكل لهذا الأخير فرصة لتنويع الاستخدامات و التقليل من مستوي الأخطار ، فمن أهم مميزات الائتمان الايجاري بالنسبة للمؤجر نجد:

- يوفر الائتمان الايجاري للشركة المؤجر مجالا خصبا لاستثمار أموالها بعوائد مجزية و بضمان كاف و مؤكد يتمثل في احتفاظها بملكية الأصل المؤجر ، و هذا ما يمكنها من استعادة حقوقها من قبل المستأجر أو دائنيه في حالة إفلاسه[1].
- لا يتحمل المؤجر خطر عدم الوفاء من طرف المستأجر في حالة إفلاس هذا الأخير مقارنة مع الأخطار المتعلقة بقرض عادي ، لأن المؤجر يملك حقا قانونيا أقوي لاسترداد الأصل لأنه لا يزال المالك القانوني له .
- يحرص المؤجر علي صيانة و تأمين الاستثمار علي عاتق المستأجر و هذا خوفا من تعرضه إلي مخاطر السوق كحالة عدم خيار الشراء من هذا الأخير .
- للشركة المؤجر أن تنزل من إيراداتها قيمة استهلاكات هذه الأصول المؤجرة ، مما يحقق مزايا ضريبية واضحة لها .
- إن القوانين الضريبية التي تعفي من الضرائب المستأجرين عند شراء المعدات المؤجرة يمكن أن تظهر في تخفيض أقساط الإيجار ، كما أن المؤجر يحقق من هذه الخدمة أرباحا مقبولة حسب الإعفاء الضريبي .

1-2-المزايا بالنسبة للمستأجر :

- تخفيض تكلفة الإفلاس في إفلاس المؤسسة المستأجرة للأصول ، فإن وضعية المؤسسة المؤجرة يكون سهلا فيما يخص استرجاع تلك الأصول خلافا في حالة عملية القرض أمر ليس بيسير ، إضافة لما يصحب ذلك من تكاليف [2].

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز ، التمويل التأجير و مداخله ، ص10.

[2]- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، دار المعارف ، جامعة الإسكندرية ،1997.

- لا تدفع المؤسسة المستأجرة الرسم على القيمة المضافة إلا على الإيجارات المدفوعة دوريا ، لكون الرسم علي القيمة المضافة تدفع كاملا من قبل المؤجر وقت اقتناء الاستثمار[1] .

2-بالنسبة للمورد و بالنسبة للاقتصاد الوطني

2-1-المزايا بالنسبة للمورد

- يعتبر الائتمان الايجاري كأداة لترقية المبيعات قادرة علي خلق أسواق جديدة خاصة في ميدان الأصول و التجهيزات العقارية أين نجده مستعمل بكثرة كما يضمن التمويل الايجاري للمورد دفع سريع لثمن الأصل المشتري من طرف المؤجر بغرض تأجيره أي أن المورد تكون له فرصه إعادة توظيف أمواله و استثماره للدفع من رقم أعماله .
- التحفيز علي إنشاء شركة بين الموردين و المؤسسات المصرفية و خلق فروع موحدة للقرض الايجاري مما يفيد في اكتساب خبرة من هذه المؤسسات في تمويل العمليات التجارية و منه موردون آخرون أنشؤا مؤسسات القرض الايجاري الخاصة يسيرونها بمفردهم لكن تخضع لكل الالتزامات المطبقة على المؤسسات المالية .

2-2- المزايا بالنسبة للاقتصاد الوطني

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية ذلك أن التأجير التمويلي لا يتطلب التمويل الكامل بنسبة 100% لتشغيل أصول رأسمالية تتمثل في إنتاجيتها إضافة للناتج الوطني مما يدفع ببرامج التنمية ، لكونه أداة تمويل الاستثمارات الإنتاجية و توسيع إمكانيات التمويل لدي المؤسسات يمكن أن يساهم في تنمية و تطوير الاقتصاد .
- من جانب آخر يمكن أن يظهر قرض الايجار كأداة قادرة على تعبئة الادخار و توجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية.
- إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل بحل محل أشكال التمويل التقليدية أو يمثل إضافة لها ، مما يتيح فرص أكثر للتمويل و أنواعا أكثر مرونة مع تبسيط إجراءات التمويل .
- تحسين ميزان المدفوعات في حالة القرض الايجاري خارج الحدود (الأجنبي) مما يساعد علي تصدير الآلات و المعدات و دخول العملة الصعبة .

[1]- بوشنافة أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

المطلب الثاني: عيوب و مخاطر القرض الايجاري

1- عيوب القرض الايجاري

1-1-العيوب بالنسبة للمؤجر :

إن المؤجر معرض لصعوبات و مخاطر تهدد سير عملياته و حياة مؤسساته علي الرغم من وجود ضمان قوي للمؤجر يضمن له حق استرجاع الاستثمار و المتمثل في الملكية القانونية ، هذه المخاطر تعتبر عيوب بالنسبة للمؤجر و هي كالآتي :

- عند نهاية مدة العقد و إرجاع المستأجر للأصل يجب أن تكون القيمة المتبقية المالية تساوي القيمة السوقية ،و هذا تفاديا لتحمل الخسارة من طرف المؤجر و إلا فهو يواجه خطر القيمة المتبقية .
- من حق المؤجر استرجاع استثماره و بيعه في الوقت في حالة إفلاس المستأجر أثناء الايجار ، فالمبلغ لرأسمال المتبقي و غير مهتلك من طرف الأقساط الايجارية يكون حتما أقل من القيمة السوقية للاستثمار فهنا يواجه المؤجر خطرا مقابل انخفاض قيمة رأسمال المتبقي .

1-2- العيوب بالنسبة للمستأجر :

إن التمويل الايجاري يعاني من بعض المحددات أو العيوب بالنسبة للمستأجر و هي[1] :

- القيود المفروضة علي استخدام الأصل المستأجر ، مثل عدم قدرة المستأجر على إدخال تحسينات فنية علي الأصول المؤجرة دون موافقة المؤجر .
- خسارة القيمة المتبقية من قيمة الأصل المستأجر بعد انتهاء مدة الإيجار .
- تحمل المستأجر لضرائب المبيعات مضاعفة، المرة الأولي عند شراء المؤجر للأصل و المرة الثانية عند إستأجاره من قبل المستأجر .
- حرمان المؤسسة المستأجرة من مزايا إهتلاك الأصل ، مثل حق التصرف في الأصل إمكانية الإقراض بضمان الأصل ، حرمانها من استخدامه في حالة عدم سداد الإيجار .
- ارتفاع تكلفة الائتمان الايجاري مقارنة بتكلفة قرض مصرفي عادي ، و يعود هذا الارتفاع عند الأخذ بعين الاعتبار قيمة الإيجار المدفوعة من طرف المستأجر إلي المؤجر مع مراعاة تغطية كل من إهتلاك الأصل ، تكلفة المال المستثمر ، تكلفة الخدمة المقدمة و الأخطار المحتملة.
- حرمان المنشاة من الحصول علي قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل حيث أن القرض الايجاري يخدم أكثر مصالح الشركات المؤجرة ، و ذلك من خلال تمتعها بملكية الأصل مدة فترة

[1]-حنفي علي ، مدخل إلي الإدارة المالية الحديثة ، التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل ، دار الكتاب الحديث ، 2008، ص 179-180.

الإيجار ، إضافة إلي استفادة قيمة من الأقساط الدورية خاصة إذا كانت هناك إمكانية إعادة بيع الأصل الذي يمكنها من تحقيق فائض قيمة [1].

2- مخاطر القرض الايجاري .

للقرض الايجاري مخاطر نذكر منها :

2-1-المخاطر المتعلقة بالأصل محل العقد :

حيث يمثل الأصل محل العقد الضمان الرئيسي للمؤجر في الملكية الحقيقية له و الخطر الذي يتعرض له المؤجر و المرتبط بالمعدات يتمثل فيما يلي:

2-1-1-خطر عجز المستأجر خلال مدة العقد حيث يجد المؤجر نفسه مضطرا إلي استعادته الأصل المؤجر و بيعه في سوق السلع المستعملة.

2-1-2-خطر القيمة المتبقية في حالة إعادة المستأجر للأصل إلي المؤجر نهاية العقد .

2-1-2-خطر نسبة الفوائد :

فالتكلفة الرئيسية بالنسبة للمؤسسة المؤجرة في عملية التمويل الايجاري هي تكلفة رأسمال المستخدم لشراء الأصل موضوع العقد نظريا يحتمل إن يجد المؤجر نفسه في وضعيتين :

-إما أن يقترض مجموع الأموال الضرورية لإجراء العملية.

-إما أن يمول العملية بأموال خاصة .

2-1-3-المخاطر المرتبطة بالقرض الايجاري الدولي :

نظرا للعلاقة التي تشمل عدة أطراف و من جنسيات مختلفة مما تنشأ عنه علاقات قانونية معقدة بحكم اختلاف القوانين و التشريعات .

المطلب الثالث:الأهمية الاقتصادية للقرض الايجاري

يلعب القرض الايجاري دورا هاما في تنمية الاقتصاد و تطويره كونه أداة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية و توسيع إمكانيات التمويل لدي المؤسسات و يسعي قرض الايجار إلي معالجة النقص في الأموال الخاصة أو توفيرها لخدمة حاجات أخري فله أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصاد الجزائري خاصة .

1- أهمية القرض الايجاري في الجزائر

إن التقدم الاقتصادي يرتبط أساسا بالتكنولوجيا و تنمية القطاعات الإنتاجية و يتمثل هذا في تفضيل الاستثمار لصالح الصناعات الثقيلة و الإنتاجية على حساب الصناعات الاستهلاكية و الأساس النظري لهذا التفضيل العملي يقوم على أساس أنه لتحقيق نمو اقتصادي سريع و طويل المد ، و يتميز بصفته الاستمرارية

[1]-فواز صالوم حمودي ، مشكلات الاستئجار التمويلي و أثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد21، العدد01،2005، ص234.

فإن القطاع الذي يقدم وسائل الإنتاج يجب أن بنمو أكثر من القطاع الذي ينتج سلعا استهلاكية فهذه التقنية تحقق ما يلي[1] :

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية .
- سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره الائتمان الايجاري من إمكانيات للشركات ما إذا كانت لتوفير لها غياب هذا النظام .
- التعجيل بإقامة صناعات أكثر إنتاجية و كذا التسهيل عمليات الإحلال و التجديد للمشروعات مما يساعد علي الملاحقة المستمرة للتطور التكنولوجي ، و من ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفة و الإسهام في فتح أسواق جديدة محليا و خارجيا و زيادة مستوي الاستثمارات .
- الإسهام في رفع الإنتاجية و زيادة الانفتاح المحلي في مختلف المجالات سواء يقلل من الحاجة للاستيراد و يزيد من فرص التصدير و يساعد علي تحسين أوضاع ميزان المدفوعات .
- خلق المزيد من فرص العمل .
- زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة مما يؤدي إلي تخفيض التكلفة التي تتحملها المشروعات .

2- أهمية القرض الايجاري علي المستوي العالمي :

إن توجيه اهتمام الدولة بتشجيع صناعة التأجير التمويلي يسهم في زيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل ، لما توفره لمنشآت الأعمال من مصادر للأصول الثابتة دون تحمل أعباء مالية كبيرة ، اكتساب عملية التمويل التاجيري أهمية كبيرة لدي الدول المتقدمة و ذلك كوسيلة لتسهيل عمليات حصول الشركات علي الأصول طويلة الأجل بأقل أعباء تمويلية ممكنة ، فالتوسع و التطور الكبير الذي عرفه القرض الايجاري يعود إلي [2]:

- إقدام أكبر المؤسسات العالمية المتطورة على التعامل بهذه التقنية مع زبائنها .
- ظهور عدد كبير من المؤسسات المالية المتخصصة في مجال ممارسة هذه التقنية التمويلية .
- توسيع التعامل بقرض الإيجار في معظم دول العالم و إرساء قوانين و تشريعات لهذا الغرض .
- قيام البنوك بإدخال و التعامل بقرض الايجاري المنقول العقاري في أنشطتها التقليدية لما له من مردود كبير و لا يتسم بأخطار عالية .
- امتداد مجال التعامل بهذه التقنية التمويلية لكل مناحي الحياة المختلفة .
- زيادة نسبة التمويل الاستثمارات عن طريق التمويل ألتأجيري و زيادة حصته على حصة القروض البنكية في تمويل الاستثمار عالميا .

---

[1]-عاشور مزريق ، محمد غربي ، الائتمان الايجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية . ص 470

[2]- عبد الله إبراهيمي ، قرض الايجاري في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،الأغواط ، الجزائر ،08-09 أفريل 2002، ص367

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في دراستنا لهذا الفصل الجانب الوصفي لعملية القرض الايجاري من خلال دراسة المفاهيم الأساسية لهذا النوع من القروض، بالإضافة إلى البعد الزمني والتاريخي وما صاحبه من تطورات في مختلف دول العالم.

حيث تبين لنا مما سبق أن القرض الايجاري كتقنية للتمويل تستعمله البنوك والمؤسسات المتخصصة بحيث تحصل على موجودات منقولة وعقارات لتأجيرها لمؤسسات أخرى، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها .

إن التمويل التاجيري يمكن اعتباره وسيلة لتمويل منافسة لمصادر تمويل أخرى في كثير من لدان عالم الثالث التي تطبق هذا النوع من التمويل وذلك عند توفير الظروف المناسبة خاصة القانونية والمالية والضريبية.

الفصل الثالث :

دور القرض الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري للقطاع الفلاحي في الجزائر و طرق تمويله و جل الاجراءات المنتهجة من سنة 1962 لتطويره و مواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة ، و دراسة القرض الايجاري من مفاهيم و مزايا و عيوب... إلخ ، فكان من الواجب علينا القيام بدراسة تطبيقية لإسقاط مات الوصول إليه نظريا علي ما هو موجود في الواقع .

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لويلاية المدية تمحورت في عدة مقابلات شخصية مع العون المشرف علينا لمعرفة و الحصول علي أكبر قدر من المعلومات في الجانب من وثائق داخلية للبنك... الخ.

و قسمنا هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث كالتالي :

المبحث الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BDAR).

المبحث الثاني : مهام بنك البدر(BADR)و أنواع القروض التي يقدمها .

المبحث الثالث: القرض الايجاري في بنك البدر(BADR).

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك والمؤسسات المتخصصة والرائدة في التمويل بتقنية الإيجار حيث تعتبر من أهم الصيغ المنتهجة من طرف البنك.

في هذا المبحث سوف يتم الإلمام لشامل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث النشأة والتطور الذي شهده، ونحاول كذلك التعرف على مختلف موارد وأنواع القروض الممنوحة على مستوى هذا البنك.

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك الجزائرية التي أثبتت جدارتها وأصبحت نموذجا يحتذى به، حيث تتمحور الدراسة التطبيقية على تقنية التمويل الإيجاري على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر رائدا في مثل هذه التمويلات.

1-تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية التي تنتمي إلى القطاع العمومي،تتخذ شكل شركة مساهمة خاضعة لأحكام الأمر رقم 82 ـــــــــ 1069 المؤرخ في 17جمادى الأول 1402 ه. الموافق لـــــ 13 مارس 1982، والمسجل في السجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إيطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة، من خلال قانون النقد والقرض الذي صدر مع الدخول في الإصلاحات الاقتصادية المالية في الجزائر، وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره 22 مليار دج، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دج موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

إحتضن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع بداية نشاطه 18 مديرية جهوية و140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وفي سنة 1985 وصل العدد إلى29 مديرية جهوية و173 وكالة، أما في وقتنا الحالي يضم 31 مديرية جهوية و289 وكالة، من بينها الفرع الجهوي لولاية المدية الذي يضم سبع وكالات .

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلة قاموس البنوك في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، ويحتل البنك المركز 688 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما

صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية، يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه على مجموعة من المبادئ ندرجها كما يلي:

- مبدأ الاستغلال: يعتمد على توفير المعلومات بشكل دقيق وصحيح للزبون بالإضافة للاستقبال الجيد.
- مبدأ القرض والمخاطرة: لتوفير عامل الثقة للمودع يحرص البنك على عودة ودائع زبائنه التي استغلها في منح قروض لزبائن آخرين، ويأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.
- مبدأ السيولة النقدية: يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.
- مبدأ الخزينة: يلتزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي.
- مبدأ الأمان: يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من ضياع أو السرقة.

2-تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل يمكن إبرازها فيما يلي:

2-1-المرحلة ما بين 1982 ـــــــ 1990:

اكتسب بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال هذه المرحلة كفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، حيث كان الهدف الأساسي من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي.

وتميزت هذه المرحلة بعدم وجود دور فعال للبنك وذلك لأن أغلب المشاريع الممولة كانت ذات الطابع العمومي.

2-2- المرحلة مابين 1991 ـــــــ 1999:

شهدت هذه المرحلة توسيعا لنشاط البنك وذلك بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، وتميزت أيضا بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطور، ومرت بما يلي:

1991: تطبيق نظام Swift من أجل عمليات التجارة الخارجية.

1992:شهدت هذه الفترة ما يلي:

أ- وضع برمجيات(Logiciel Sybu) الذي يربط الوكالات البنكية بالمديريات العامة وذلك من أجل القيام بالعمليات التالية:

- تسيير القروض.
- تسيير عمليات الصندوق.
- تسيير المودعات.
- الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.

ب- إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية.

ت- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

1993: تعميم عمليات الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية.

1994: ظهور بطاقة التسديد والسحب بدر كمنتج جديد.

1996: إدخال عمليات الفحص السلكي L'ELECTRAILEMENT فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998: تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك (Carte Inter Bancaire).

2-3- المرحلة مابين 2000 ـــــــ2006:

من أبرز ما عرفته هذه المرحلة الرفع من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

كما تميزت هذه المرحلة بوضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبرنامج خماسي يتمركز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في الميدان المحاسبة والمالي، ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

2000: إنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

2001: شهدت هذه الفترة.

أ- التطهير المحاسبي والمالي.

ب- التخفيف من الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض.

ت- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

2003: إدخال نظام (SYRAT) وتأسيس نادي الصحافة.

2004:تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

2005: تخصيص بنك بدر لتمويل الفلاحة والتنمية الريفية بعد أن كان يمول جميع القطاعات.

2006: تم إدخال المقاصة الإلكترونية.

3-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أسندت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المهام التالية:

-تقديم القروض بمختلف أنواعها القصيرة والمتوسطة الأجل بما في ذلك قروض الاستغلال والاستثمار والقروض الإيجارية.

-سعيه بصفته مؤسسة للتخطيط المالي لتطبيق المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف مخططات التنمية.

-تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها .

-تحقيق عملية التبادل والتجارة الخارجية.

-تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.

-فتح الحسابات.

-كما يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم (EAI_EAC) ،مزارع الدولة(Fermes d'etat)، المجموعات التعاونية،مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، تعاونيات التسويق، تعاونيات الكروم والخمور، الدواوين والمؤسسات الفلاحية، دواوين ومؤسسات الغابات، مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع. قطاع الصيد البحري.

-إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

-يقدم بنك الفلاحة مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي خاصة:

-الصناعات التقليدية.

-مؤسسات القطاع الخاص.

المطلب الثاني: موارد وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية موارد يعتمد عليها للقيام بمختلف أعماله، وكغيره من البنوك لديه أهداف يسعى إلى تحقيقها.

1-موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من المرسوم رقم 82ـــــــــــ106 المؤرخ في 13 مارس 1982من:

- رأسماله الأساسي واحتياطاته.
- الودائع الفردية والمحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور.
- الأموال المتوفرة التي تأتمنه عليه الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية.

- القروض التي يمكنها أن تنعقد بالمستندات المالية وغيرها من السفتجات.
- الإعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.
- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

2-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

-تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

-تحسين نوعية الخدمات وذلك من أجل مواجهة المنافسة.

-يهدف البنك على ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.

-رفع مستوى المعيشة وتطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها.

-الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة.

-دفع التنمية الريفية بصفة ملموسة، حيث تلقى الفلاحة الحصة الأكبر في اهتمامات بنك بدر وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية للمنتوجات الفلاحية.

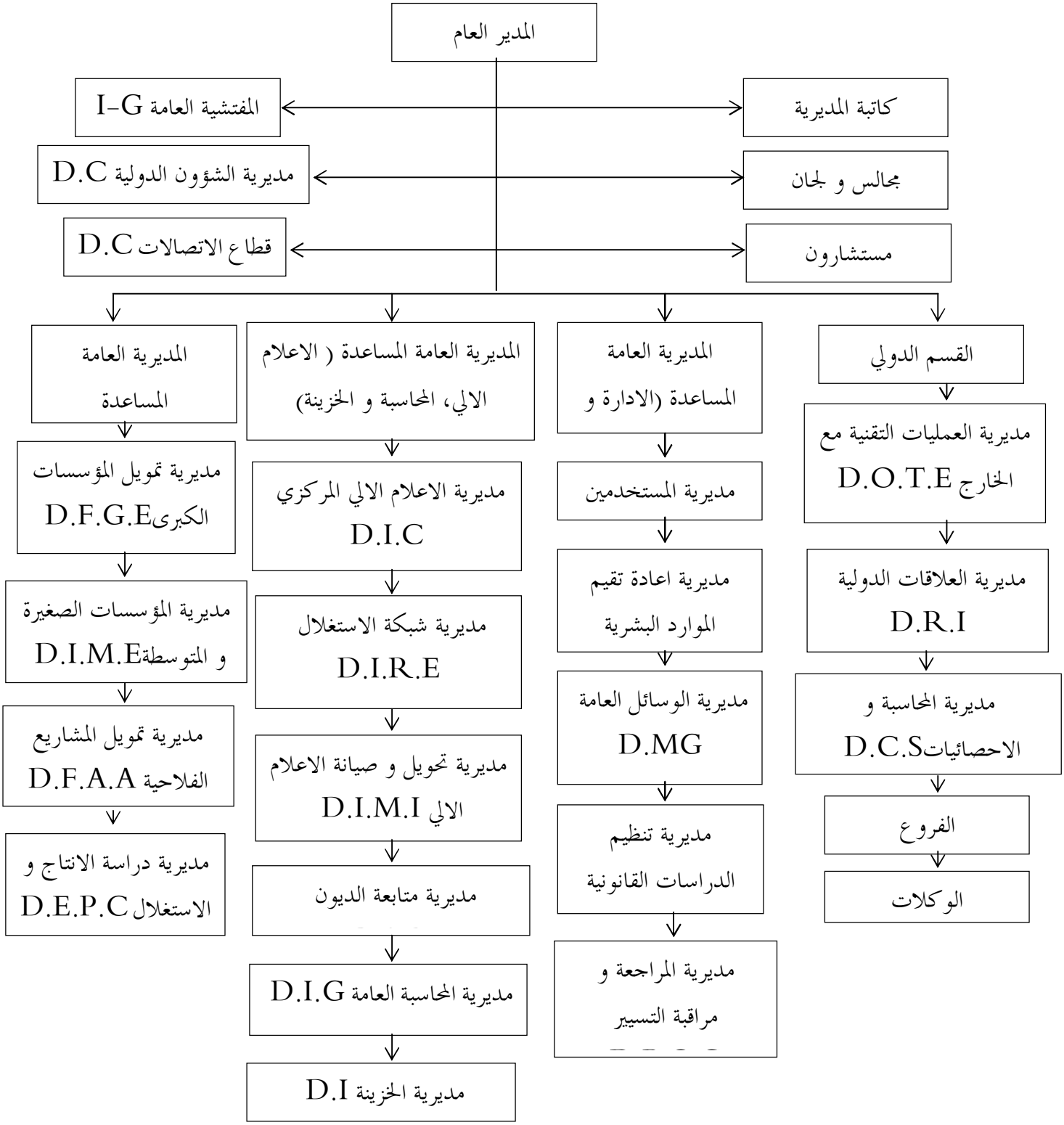
-تنمية الري ببناء السدود.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا ومهما في توضيح مستويات المسؤوليات داخل المؤسسة والعلاقة بين مختلف الهياكل، ومعرفته تعطي صورة عن التنظيم داخل المؤسسة.

1-الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لولاية المدية:

الشكل رقم (3 ـــــــ 1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لولاية المدية



المصدر:وثائق مقدمة من البنك

المبحث الثاني: مهام بنك البدرBADR وأنواع القروض التي يقدمها

بنك البدر كباقي البنوك أسندت لمجموعة من المهام لتحقيق الأهداف المرجوة ولتحقيقها وجب

عليه التنويع في خدماته المقدمة للزبائن وهدا من خلال حزمه من القروض اختلفت حسب الجهة الموجهة لها القرض

المطلب الأول: المهام المسند لبنك

أسندت لبنك BADRمباشرة بعد إنشائه ما يلي[1]:

- تمويل القطاع الفلاحي , المحروقات و الصيد البحري اعتمادا على موارده الخاصة بالاظافة إلى تلك التي زودته بها الدولة .

-سعيه بصفة مؤسسة للتخطيط المالي لتطبيق المشاريع الفلاحية المسطر و في مختلف مخططات التنمية

-تقديم الدعم المالي الضروري للنشاطات الفلاحية خاصة التي تمارسها المؤسسات الخاصة الهادفة

-للتنمية الريفية

-تقديم القروض بمختلف أنواعها القصيرة والمتوسطة الأجل بما في دلك قروض الاستغلال و الاستثمار

-و القروض الإيجازية , خاصة لدعم القطاع الفلاحي و إضافة لما ذكرناه سابقا يمكن أن يقوم البنك كباقي البنوك بـــ :

- تجميع عمليات الخزينة و القرض
- فتح حسابات لكل شخص تقدم بطلب لهدا القرض
- المشاركة في تجميع الادخار
- ضمان صيرورة أمكانية الدفع
- تحقيق عملية التبادل و التجارة الخارجية

[1]- وثائق داخلية للمؤسسة.

المطلب الثاني أنواع القروض التي يقدمها بنك البدر

هناك نوعين من القروض المتداولة في الفرع الجهوي للمدية و كذلك بالنسبة للوكالات البنكية التابعة له وهي سبعة [1]:

-الوكالة المحلية للاستغلال بالمدية (846)؛

_ الوكالة المحلية للاستغلال بتا بلاط (848)؛

_ الوكالة المحلية للاستغلال بني سليمان (850) ؛

_ الوكالة المحلية للاستغلال قصر البخاري (852)؛

_ الوكالة المحلية للاستغلال البرواقية (853)؛

_ الوكالة المحلية للاستغلال العمارية (855)؛

_ الوكالة المحلية للاستغلال عين بوسيف (856)؛

1- القروض المتوسطة الأجل

1-1-القروض الكلاسيكية :

ويكون هدا القرض بين طرفين (الوكالة و المقترض) وسقف منح القروض بالنسبة للبنك و هو اقل أو يساوي 5000000 ونسبة المساهمة الشخصية30% ونسبة مساهمة البنك 70% وهذا بعد تقديم المقترض للمشروع موضوع الطلب إلى الوكالة التي تطلب منه تقديم وثائق ايدارية منها :

_ دراسة تقديرية اقتصادية للمشروع

_ تقديم طلب القرض

_ تقديم ميزانية للمشروع تقديرية ممتدة لمدة القرض

_ عقد ملكية أو إيجار لمساحة أرضية

ويتم دراسة الملف المقدم من طرف لجنة الوكالة المكونة من المدير, رئيس قسم مصلحة القروض, مسؤول عن الزبائن ثم يقدم الملف للفرع الرئيسي بالمدية التي تقوم بالدراسة الثانية من طرف اللجنة

التابعة لها و المكونة من المدير البنك و نائب مدير الأشغال , نائب المدير المكلف بمتابعة مخاطر القروض, نائب المدير المكلف بالمحاسبة.

وفي هذا الأخير تتم الموافقة أو عدم الموافقة على المشروع من طرف اللجنة بالأغلبية ونفس الدراسة ونفس الملف بالنسبة للأنواع الأخرى من القروض

[1]- وثائق داخل المؤسسة

1-2- القروض المدعمة من طرف الدولة : وهي ثلاثة أنواع

_ANSEJ تشغيل الشباب

-CNEC دعم البطالين

_ANGEM تسيير القرض المصغر

ويكون هذا القرض بين ثلاثة أطراف وهي ' المقترض, البنك, الدولة ونسبة مساهمة البنك فيه هي 76% و مساهمة الدولة29 % أما المقترض 1% و نسب مساهمة الدولة أكبر من مساهمة المقترض .

وطريقة التمويل بدون TVAبالنسبة لـــ ANSEj و CNAC ما عدا ANGEM بنسبة فائدة 5.25 % بالنسبة للنوع الأول و الثاني يتم إعادة القرض فيه نسبة 20% فقط ولأنه مدعم بنسبة 80 % وذلك بدون سعر فائدة يبدأ المقترض بإعادة القرض أولا للبنك ثم الدولة .

1-3-القرض الايجاري :

وهو القرض متوسط الأجل لمدة خمس سنوات على الأكثر وهو موجه خصيصا للفلاحين لاقتناء العتاد الفلاحي ويكون بين ثلاثة أطراف (البنك, الدولة, المقترض) نسبة مساهمة البنك فيه 60 % و الباقي مقسم بين الدولة و المقترض و نسبة مساهمة الدولة 30% ونسبة مساهمة المقترض %01

2 -القروض قصيرة الأجل :

وهي قروض تكون لمدة اقل من سنة و بين طرفين (البنك المقترض) وهذا بفضل ضمانات مقدمة من طرف البنك بنسبة 1% .5 % .

1% نسبة المشاركة في المشروع وهي تقتطع من أموال المقترض ووضعها في البنك.

5% نسبة حسن تنفيذ المشروع [1].

وفي حالة عدم المشاركة في المشروع أو الانتهاء من المشروع يتم المطالبة برفع اليد عن هذه النسب وهي نوعان :

_ قرض الحملات

_ قرض الرفيق

وهي قروض خاصة بالفلاحين مدتها سنة وبدون فائدة وإذا تجاوزت السنة و المقترض لم يرجع القرض يطالب بدفعه مع الفائدة

من خلال ما تم عرضه نجد أن البنك البدرBADR فتح له فروع في ولاية المدية ذات الطابع الفلاحي وساعد العديد من المقترضين بإنشاء مشاريعهم وتنميتها من خلال ما يقدمه من خدمات مالية

[1] -وثائق داخلية للمؤسسة

المبحث الثالث: دراسة طلب الاعتماد الايجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سعيا منه لتوسيع وتنويع عمله المصرفي قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية إدخال عقد التأجير التمويلي في باقة الخدمات المقدمة لزبائنه الفلاحين باعتبار الولاية ذات طابع فلاحي، وحتى يوافق البنك على أي طلب يقدم له يجب ان يتوفر الملف لمجموعة من الشروط وهذا ما سنعرضه في المبحث الأخير.

المطلب الأول: بداية العمل بالاعتماد الايجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بداية العمل به كانت في 03-04-2008 بالمدية، انطلاقا من تعلينة المديرية العامة للبنك في الجزائر تبعا لقانون المالية الذي ينص على تخويل تقديم القروض الايجارية من قبل "BADR" وقد تم بعث التعليمة لمدير المديرية العامة "PGD" والتي تحث على[1]:

1- تعريف القرض الايجاري.

2- الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من القرض الايجاري.

3- تمديد المدة التي يمكن أن يستفيد منها المقترض والمقدرة بـــــــ 5 سنوات فما أقل.

4- كيفية تقديم القرض إما عن أقساط (إما شهرية أو ثلاثية) 9% باحتساب كل الرسوم TTC.

5- كما تتم فيه تجديد الضمانات الواجب تقديمها للحصول على القرض وكذا التأمين على القروض.

*** مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية في التمويل بالقرض الايجاري[2]**

- سنة 2010:

جدول رقم 3- 4 : يوضح مساهمة البنك في التمويل بالقرض الايجاري لسنة 2010.

عدد الملفات المقدمة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة
47	**41**	**6**

المساهمة الشخصية	مبلغ الإعانة	مبلغ التمويل	كلفة المشاريع
7.018	**21.151**	**46.208**	**74.638**

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالبين، بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ ان عدد الملفات المقدمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية لسنة 2010 كان 47 ملف، حيث حضي 41 ملف بالقبول و6 ملفات بالرفض، كما بلغ مجموع المساهمة الشخصية 7018

[1] وثائق داخلية للمؤسسة.

[2] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مصلحة القروض.

مليون دج، ومبلغ الإعانة 21151 دج مليون ومبلغ التمويل 46208 مليون دج، وبلغت كلفة المشاريع 74638 مليون دج.

- سنة 2011

جدول رقم 3- 5 : يوضح مساهمة البنك في التمويل بالقرض الايجاري لسنة 2011.

عدد الملفات المقدمة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة
74	**67**	**7**

المساهمة الشخصية	مبلغ الإعانة	مبلغ التمويل	كلفة المشاريع
15.473	**48.583**	**97.152**	**162.694**

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالبين، بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ أن عدد الملفات المقدمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية ارتفع بـــــــ27 ملف عن سنة 2010 حيث حضي 67 ملف بالقبول و 7 ملفات بالرفض، حيث ارتفعت المساهمة الشخصية إلى 15473 مليون دج ومبلغ الإعانة إلى 48583 مليون دج ومبلغ التمويل 97152 مليون دج، وبلغت كلفة المشاريع 162694 مليون دج.

- سنة 2012

جدول رقم 3- 6 : يوضح مساهمة البنك في التمويل بالقرض الايجاري لسنة 2012.

عدد الملفات المقدمة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة
77	**71**	**6**

المساهمة الشخصية	مبلغ الإعانة	مبلغ التمويل	كلفة المشاريع
18.340	**58.971**	**104.184**	**182.854**

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالبين، بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ أن عدد الملفات المقدمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية ارتفع بـــــــــــ 3 ملفات فقط عن سنة 2011 حيث حضي 71 ملف بالقبول و 6 ملفات بالرفض، كما ارتفعت المساهمة

الشخصية إلى 18340 مليون دج ومبلغ الإعانة إلى 58971 مليون دج ومبلغ التمويل 104718 مليون دج، وبلغت كلفة المشاريع 182854 مليون دج.

- سنة 2013

جدول رقم 3- 7 : يوضح مساهمة البنك في التمويل بالقرض الايجاري لسنة 2013.

عدد الملفات المقدمة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة
142	**132**	**10**

المساهمة الشخصية	مبلغ الإعانة	مبلغ التمويل	كلفة المشاريع
42.081	**142.115**	**232.999**	**425.225**

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالبين، بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ أن عدد الملفات المقدمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية بلغ 142 ملف سنة 2013 حيث حضي 132 ملف بالقبول و 10 ملفات بالرفض، كما ارتفعت المساهمة الشخصية إلى 42081 مليون دج ومبلغ الإعانة إلى 142115 مليون دج ومبلغ التمويل 232999 مليون دج، وبلغت كلفة المشاريع 425225 مليون دج.

- سنة 2014

جدول رقم 3- 8 : يوضح مساهمة البنك في التمويل بالقرض الايجاري لسنة 2014.

عدد الملفات المقدمة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة
180	**170**	**10**

المساهمة الشخصية	مبلغ الإعانة	مبلغ التمويل	كلفة المشاريع
56.664	**224.742**	**346.179**	**668.997**

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالبين، بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ أن عدد الملفات المقدمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية لسنة 2014 كان 180 ملف حيث حضي 170 ملف بالقبول و10 ملفات بالرفض، كما بلغ مجموع المساهمة الشخصية 56664 مليون دج، ومبلغ الإعانة 224742 مليون دج ومبلغ التمويل 346179 مليون دج، وبلغت كلفة المشاريع 668997 مليون دج.

- سنة 2015

جدول رقم 3- 9 : يوضح مساهمة البنك في التمويل بالقرض الايجاري لسنة 2015.

عدد الملفات المقدمة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة
228	**212**	**16**

المساهمة الشخصية	مبلغ الإعانة	مبلغ التمويل	كلفة المشاريع
94.876	**334.371**	**477.327**	**924.317**

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الطالبين، بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ أن عدد الملفات المقدمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية ارتفع بـــــــــــ 48 ملف عن سنة 2014 حيث حضي 212 ملف بالقبول و 16 ملفات بالرفض، حيث ارتفعت المساهمة الشخصية إلى 94876 مليون دج ومبلغ الإعانة إلى 343371 مليون دج ومبلغ التمويل 477327 مليون دج، وبلغت كلفة المشاريع 924317 مليون دج.

للإشارة إن المساهمة الشخصية يتحملها الفلاح نسبتها 10% من تكلفة المشروع، أما مبلغ الإعانة يتحمله الفرع الفلاحي بنسب متغيرة حسب طبيعة العتاد المراد الحصول عليه ، ومبلغ التمويل يتحمله البنك الفلاحي (BADR).

المطلب الثاني: شروط منح الاعتماد الايجاري والملف المطلوب

الفرع الأول: الشروط الواجب توفرها في المقترض: وتتمثل فيما يلي[1]:

- ❖ السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة وله علاقة جيدة مع البنك كما يهتم البنك ما إذا كان قاصرا أم لا.
- ❖ أن يكون النشاط اقتصادي أي يساهم في التنمية الاقتصادية.
- ❖ أن يكون النشاط موافقا لعادات وتقاليد المجتمع الذي سيكون النشاط في محيطه.
- ❖ الدراسة المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والميزانيات التقديرية والقوائم المالية.

الفرع الثاني: الملف المطلوب للحصول على قرض إيجاري.

إن عملية القرض هي سماح للمستثمر بتنمية و ترقية بعض المشاريع مستقبلا إذ يشترط بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستثمر أو طالب القرض أن يتضمن طلبه على كل من نوعية القرض المراد الحصول عليه، المدة و المبلغ المرغوب فيه، شرط أن تكون المعلومات التجارية الموضوعة في الطلب تشمل كل الجوانب التقنية، المالية، والتجارية للمستثمر بالإضافة إلى وفائه.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مصلحة القروض.

إذ يختلف الملف المطلوب للحصول على قرض ايجاري تبعا لنوعية النشاط المراد تمويله بهذا القرض.

أولا: الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي.

- ❖ وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون.
- ❖ شهادة ميلاد.
- ❖ شهادة إقامة.
- ❖ نسخة طبق الأصل مصادق عليها لبطاقة التعريف الوطنية.
- ❖ بطاقة الفلاح .
- ❖ عقد يثبت استغلاله للأرض(عقد إيجار، أو عقد ملكية للسنوات المقرر إنشاء المشروع فيها).
- ❖ فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناءه.
- ❖ وثيقة تقنية للمشروع (دراسة تقنية).
- ❖ مخطط تقديري على المنتوج المراد تحقيقه.
- ❖ شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي " C.N.M.A " تثبت عدم وجود دين.

ثانيا: الملف المتعلق ب" P.M.E المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

- ❖ وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون.
- ❖ سجل تجاري. (Registre Commerce)
- ❖ تأشيرة خاصة. (Status et pouvoirs de signature)
- ❖ وثيقة عدم خضوع للضريبة.
- ❖ دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- ❖ ثلاث ميزانيات الجبائية الأخيرة.
- ❖ الوضعية المحاسبية للسنة المالية التي يضع فيها المشروع.
- ❖ بالنسبة للمؤسسات التي ستبدأ نشاطها هذه السنة:
- ❖ تقدم ميزانية افتتاحية تقديرية لمدة 5 سنوات الآتية.
- ❖ فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناءه.

ثالثا: الطلب المتعلق بالفلاحة و الصيد البحري.

- ❖ وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون.
- ❖ شهادة ميلاد.

- ❖ شهادة إقامة.
- ❖ إذن الاستثمار.
- ❖ دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- ❖ تجديد المشروع.

رابعا: الملف المتعلق بالأنشطة الأخرى.

بالإضافة إلى الوثائق التعريفية للطلب والتقسيم أعلاه بجب تقديم الوثائق المتعلقة بالمشروع المراد تحقيقه ومختلف الشهادات المتعلقة بالمهنة.

بعد تكوين الملف يرسل إلى المديرية الجهوية بالمدية حيث تقوم بدراسته من عدة جوانب (قانوني، شخصي، مالي).

حيث تركز المديرية في دراستها على مجموعة من العوامل والتي من خلالها يكون لعملية التحليل الائتماني إمكانية تحديد دقة القرار الائتماني والوصول إلى اتخاذ قرار صائب بالقبول أو رفض ذلك القرار.

ونلخص أهمها فيما يلي:

1- القدرة على السداد (CAPACITY):

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلية للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد فمن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلية للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي ونوع ذلك العسر فيما إذا كان عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي.

2- شخصية العميل (CARACTER) :

يقصد بها السمات التي تكشف رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون قدرة العميل على السداد مؤكدة بينما رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة، ومن بين مؤشرات الحكم على مدى رغبة العميل في السداد طوال الفترة التي تمضي منذ لحظة استحقاق القرض والفوائد إلى أن يتم سدادها بالفعل، كما تعتبر مؤشرا في هذا الصدد (الفترة التي تمضي منذ قيام العميل بالشراء الآجل للبضاعة حتى سداده قيمتها) على أساس أن الائتمان الإيجاري يعتبر في حكم القروض ويمكن للبنك الحصول على معلومات مفيدة في شأن مدى انتظام العميل في سداد ما عليه من مستحقات وذلك من واقع سجلاته إذا كانت قد سبق وقدمت له قروض، أما إذا لم يسبق إقراضه فقد يستطيع الحصول على المعلومات المطلوبة من بنوك أخرى أو الموردين الذين سبق لهم تقديم ائتمان لذلك العميل.

3- رأس المال (CAPITAL) :

يستخدم رأي المال للإشارة إلى نسبة أموال الملكية إلى إجمالي الموارد المالية المتاحة، وبالطبع كلما ارتفعت تلك النسبة كلما زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل، ويمكن للبنك الحصول على ما يحتاجه من معلومات في هذا الصدد من واقع الميزانيات العمومية عن عدد من السنوات والتي عادة ما يرفقها العميل مع طلب الاقتراض.

4- المناخ العام (CONDITION):

وهو يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتنظر إلى المناخ العام على أنه يشكل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الظروف البيئية المحيطة بالعميل، في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع.

المطلب الثالث: كيفية معالجة الاعتماد الايجاري

بعد تعرفنا إلى الشروط و مكونات منح قرض إيجاري لابد أن نوضح المراحل التي يمر بها هذا الملف بعد إيداعه للحصول على الموافقة أو الرفض استنادا لما جاء في هذا الملف من معلومات عن الفلاح.

إذ تتم متابعة ملفات الإيجار المالي على 3 مستويات:

أولا :على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال" A.L.E " .L'agence local d'exploitation

فور وصول الملف إلى الوكالة استنادا على معلومات حول المسيرين ووضعيتهم و قدرتهم على تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة و تحليل الملف و إجراء دراسة حول مردودية المشروع، حيث تقوم بما يلي:

- ❖ مراجعة صحة وصدق الوثائق المكونة للملف المقدم.
- ❖ حفظ ووضع رقم الترتيب.
- ❖ يتابع المشرف كل الحاجات الخاصة بالصيانة.
- ❖ في بادئ الأمر بجب قبض مبلغ من المال يقدر ب 10.000 دج كمصاريف لدراسة الملف.
- ❖ إعطاء وثيقة الاستقبال للملف المودع انطلاقا من رقم الترتيب.
- ❖ وجوب زيارة المكان ومراجعة المعلومات المعطاة.

ثانيا :**على مستوى مجموعة الاستغلال الجهوي"G.R.E"**

Groupe d'Exploitation Régional.

بعد الاطلاع على الملف من طرف الوكالة المحلية للاستغلال بحول إلى مجموعة الاستغلال الجهوي لدراسته و إتمام المعطيات، فإذا كان المبلغ المطلوب للقرض يفوق قدراتها فأنها تكتفي بإعطاء رأيها وترسله إلى المديرية المركزية للقرض، حيث تقوم بما يلي:

- ❖ إعادة مراجعة كل الوثائق المقدمة من طرف (ALE) الوكالة المحلية للاستغلال.

- ❖ دراسة ملف القرض ولإصدار الحكم على أساس الشفوي يتضمن وجهة نظر إما بالرفض أو بالقبول – وضع تأشيرة السماح أو قبول التمويل.
- ❖ يحول نسخة من الملف إلى (DFS) الإدارة الخاصة بالتمويل من أجل رؤيته ومراقبته.

ثالثا :على مستوى الإدارة الخاصة بالتمويل" D.F.S "

la direction Financements Spécifiques.

حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة أخيرة للملف والقيام بعملية التمويل إذا أمكن ذلك، حيث تقتصر مهمتها استنادا إلى ما جاء في المستويات السابقة، وهذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة وهي تتكون من مديري مخـــتلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك ويتخذ القرار فيها بالتصويت، وفي حالة تعادل الأصوات فإن القرار يرجع إلى الرئيس.

مدة دراسة القرض:

تأخذ مدة معابعة ملف الاعتماد الايجاري لطلب التمويل على كل مستوى من المستويات الثابتة ما يلي:

- ❖ الوكالة المحلية للاستغلال ALE .....15 يوم.
- ❖ مجموعة الاستغلال الجهوي GRE .....15 يوم.
- ❖ الإدارة الخاصة بالتمويل DFS .....15 يوم.

المطلب الرابع: متابعة التمويل الإيجاري وكيفية تحصيله

الفرع الأول: متابعة التمويل من طرف البنك

إن الوسيلة التي يمتلكها المصرف للحد من الأخطار هي المتابعة وتقوم على[1]:

- ❖ معرفة شخصية المقترض.
- ❖ دراسة الوضعية المالية للمقترض عن طريق الميزانيات المقدمة بحسابات الاستغلال وكذا الأرباح والخسائر للسنوات السابقة.
- ❖ أن دراسة تطور القروض يبدو سهلا بالنسبة لنا غير أنه أمر في غاية الجدية وذلك من خلال المتابعة اليومية لوضعية حساب المدين (المقترض).

فإذا حدث تجاوز بسيط ففي هذا القرض فيظهر لنا مؤشر يبين بأن المقترض يواجه صعوبات مالية أو أنه لايتحكم جيدا في تقديرات الخزينة.

[1] وثائق داخلية للمؤسسة.

إن الأمر يبدو أكثر إشكالا بالنسبة للقروض الخاصة بالخزينة كالخصم التجاري فإذا كان تاريخ الاستحقاق بعيدا نوعا ما فهذا معناه أنه يحمل العديد من عوارض عدم التسديد مما يتطلب من المصرف القيام بدراسة تحليلية لمختلف الوثائق المقدمة ومتابعتها متابعة خاصة من خلال:

- ❖ فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الذي دخل في علاقات مع البنك.
- ❖ وضع حد أقصى للخصم.
- ❖ تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، الشيء الذي يسمح بتسجيل نتائج الخصم ووضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بمقترض معين واستخراج الالتزامات المتعلقة بفترة معينة.

فوضع البنك بمساعدة الاعلام الآلي مجموعة من الميكانيزمات التي تسمح له بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به الذي يحدد عموما كل سنة وبالنسبة لكل نوع من القروض كما وضعت أوراق عمل تخص الحسابات تخبرنا بالتجاوزات الحاصلة وتسمح بمراقبة الزبون، إن هذه التقنيات ضرورية وفعالة في متابعة القروض ومراقبتها.

بعد تسلم البنك أو دراسة الملفات لملف القرض كاملا يقوم بدراسته تفصيلا مما يساعد المصرف على تفادي المخاطر وتقديرها تقدرا منطقيا، وهنا يجيز البنك المركزي كل البنوك بتقديم تقارير شهرية أي لايتعدى 30 يوم حتى يتمكن البنك المركزي من تحديد مركزية الخطر والعمل على تفاديها بالنسبة لعملاء آخرين.

الفرع الثاني: كيفية تحصيل القرض

يبدأ تحصيل القرض بعد 6 أشهر (تاريخ التأجيل) من استلام الآلة ومعداتها (الجرار ولوازمه) وهذا من أجل تجنب الضغط على المقترض، ثم يكون التسديد لبدل الإيجار كل 3 أشهر أي تسديد فصلي غير أننا نميز حالتين في تحصيل التمويل وهما كالتالي:

1- في الحالة العادية:

عندما يحين وقت تسديد الدفعة الأولى يتم إعلام المقترض بـــــــ 8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، وإذا لم يأت بعدها بـــــــ 3 أيام يرسل إليه إنذار، إذا أتى وسدد فنحن في الحالة العادية حيث يتم تسديد القرض على شكل أقساط وبمعدل فائدة معين يقدر بـــــــ 1.31% بالنسبة لقروض الفلاحة حيث يقوم بالتسديد في شباك البنك عن طريق الوسائل التالية:

- ❖ تحويل بنكي.
- ❖ صك بنكي.
- ❖ وضع تحت التصرف.

حيث يلتزم المؤجر برد سند لأمر للمستأجر بعد كل تسديد من الإيجار.

2- في الحالة غير العادية (عدم التسديد):

إذا لم يأت المقترض بعد الإنذار الأول (عذرا بالدفع) الذي وجه إليه فإنه يستدعى مرة ثانية (عذر بالدفع قبل المتابعة القضائية) مع إلغاء جدول الإمتلاك، ويكون المقترض مرغما على التسديد (الدفعات+ الفوائد+ عمولات الـــتأخير عن كل دفعة 5 %)، ولن يتعامل معه البنك مستقبلا لأنه لم يكن محل ثقة، وإذا استمر المقترض في رفض التسديد في هذه الحالة تقوم المصلحة الجهوية للتحصيل التابعة للولاية (المدية) بدراسة ملف هذا المقترض و تتكفل بإعادة رأس المال إلى البنك إذا لم يدفع المقترض أي أصبح مفلسا.

وهنا يتعرض المقترض للمتابعة القضائية حيث تمنح له مدة 15 يوم لتسوية وضعيته فإذا لم يقم بتسوية وضعيته تتم إحالة ملفه إلى المحكمة، والحكم لصالح البنك يعني بداية تحويل الضمان إلى سيولة واستيفاء البنك حقه.

أما إذا أتى المقترض ووضح أسباب تأخره كعدم وجود سيولة وذلك اسنادا إلى وثائق واقعية، هنا نكون أمام حالة إعادة الجدولة (جدول اهتلاك القرض) والتي تلجأ إليها أغلبية البنوك لتجنب الوقت الذي تستغرقه الإجراءات القانونية.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا التطبيقية للقرض الايجاري كأحد صيغ التمويل الحديثة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية المدية ، ذات الطابع الفلاحي التي تم فيها توجيه هذا القرض الايجاري لفئة الفلاحين ، كسياسة اقتصادية لدعم النشاط الفلاحي و التشجيع على الاستمرار فيه و تطويره فقد نجح بنك BADR في توفير أهم المعدات ذات مبالغ صغيرة للفلاحين الذين استوفت ملفاتهم الشروط المحددة و نجد كذلك أنه رغم تدخل الدولة و تقديمها للإعانة و اشتراط على المقترض دفع 10%من قيمة المعدات و تملك المقرض للآلة مباشرة بعد تسديد آخر قسط في مدة أقصاها 08 سنوات دون وجود خيارات ، إلا أن صيغة التمويل لا تخرج عن إطار صيغة التمويل التأجيري لأنه في الغالب لا خيار للمقرض سوي تملك الآلة لأنه بحاجة لها في نشاطه.

خاتمة عامة

حاولنا من خلال هذا البحث ابراز مدى أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وابراز مجمل المشاكل التي يعاني منها، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة تطورات بداية من التسيير الذاتي وصولا الى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الاخيرة والبحث علي الية تمويلة لهذا القطاع، حيث قامت الدولة انذاك بتقديم مساعدات وامتيازات للفلاحين وهذا من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة

وبناء على ذلك تطرقنا في دراستنا إلى تجربة القرض الايجاري في ولاية المدية الذي يعد أسلوبا تمويليا حديث العهد نسبيا باعتباره ذروة التطور القانوني للصيغ الاقتصادية والتمويلية، وانصب اهتمامنا في هذه الدراسة على وصف وتحليل أهم جوانبه وتطرق إلى أهم مميزاته التي جعلت منه مصدرا تمويليا.

بالرغم من كل المزايا السابقة الذكر إلا أن تجربة القرض في الجزائر لم ترق بعد إلى أن تصبح بديلا تمويليا تلجا إليه مختلف الأفراد والمؤسسات من حجم التمويل المتاح من طرفها ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

- عدم وجود إطار تشريعي خاص ينظم ويحكم التقنيات التمويلية.
- عدم مرونة وتطور النظام المالي الجزائري.
- تخوف البنوك من هذه التقنية من خلال المردودية والمخاطر.
- غياب الوعي ونقص وسائل الاتصال والتعريف بهذه الصيغة.

نتائج البحث:

- القرض الايجاري يوفر للبلدان و لاسيما النامية مصدرا تمويليا أقل تكلفة من المصادر التمويلية الأخرى للحصول على التجهيزات الرأسمالية الحديثة بأقساط دورية محدودة يوفرها الأصل الإنتاجي للمؤجر دون تحمل ثمن أصول غالية و يعفيها من تراكم المديونية للخارج . و تخفف من أعباء ميزانها التجاري ، و تنشيط في الوقت ذاته

المشروعات التمويلية بعيدا عن الأوعية الادخارية التقليدية و يوفر تقنية متطورة و خبرات فنية و إدارية أكثر تطورا و يدعم الاقتصاد.

- عقد القرض الايجاري استقل ببعض القواعد غير تلك المنصوص عليها في القواعد العامة

إنما يمكن في تميز هذا العقد الذي تدخل المشروع و وضع له أحكاما خاصة به بحكم الطبيعة الخاصة ، و هذا بموجب الأمر التنفيذي96-09 .

- تقوم مؤسسات القرض الايجاري بدراسات تقديرية للمشروعات المراد تحويلها و لا تقبل إلا التي تحقق تدفقات نقدية كافية لمواجهة تكاليف الأقساط الايجارية طويلة مدة العملية حتى تكون هذه التقنية فعالة.
- إن تجربة القرض الايجاري في الجزائر حديثة العقد نسبيا و لم ترقي بع إلى أن تصبح بديلا تمويليا و يعود ذلك إلى:
- غياب المبادرة لدي أغلبية البنوك الجزائرية و تخوفهم من هذه الصيغة التمويلية من حيث المردودية و المخاطر.
- عدم احترافية رجال البنوك و تأهيل المهنة المصرفية.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك التي قبلت التوسع في مجالها المصرفي بإضافة وسيلة جديدة للتمويل.
- قدم بنك البدر القرض الايجاري لفئة الفلاحين بعد إعادة التمركز الاستراتيجي له.
- نجد في أغلب الدول الصناعية المتقدمة أنها قطعت مراحل بعيدة في مجال القرض الايجاري و تعمقت تجربة بنوكها و شركاتها التمويلية في عمليات القروض المختلفة باستناد إلي أفضل الممارسة الدولية و أحدثها و أسهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي لبلادها.
- فإننا نجد أن هذه الصيغة الاستثمارية في الدول النامية و خاصة العربية منها لا تزال تخطو خطواتها الأولي رغم سعي العديد منها في المدة الأخيرة إلي تفعيل دورها من خلال تهيئة المناخ التشريعي و القانوني الإداري المناسب له ، في إطار رؤية إستراتجية واضح و طويلة المدى ، لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الجارية.

اختبار صحة الفرضيات :

1-حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل القيادة الاقتصادية في الجزائر ،وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية وهذا يوضح مخططات لتنمية القطاع ،فاحتل القطاع مكانة لا يستهان بها في الاقتصاد الوطني لما له من أهمية في الناتج المحلي الوطني وعليه يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة .

2-يعتبر القرض الايجاري من بين الطرق الجديدة في تمويل القطاع الفلاحي حيث يقدم الخيارات أمام الأفراد والمؤسسات الاقتصادية التي هو بحاجة إلى تمويل خارجي إضافة إلى المنتجات المطروحة من قبل المؤسسات المالية والبنكية باعتباره وسيلة تسمح للأفراد والمؤسسات الحصول على الأصول الإضافية اللازمة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

3-القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في القطاع الفلاحي (الفلاحين) هي قروض متوسطة الأجل والمتمثلة في القرض الايجاري وهي المعدات الفلاحية وبالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.

التوصيات:

للنهوض بهذا البديل التمويلي ارتأينا العمل على التقليل من العوائق التي تواجهه و عليه نوصي بـــ:

-إعفاء حرية البنوك في مجال التعامل بالقروض الحديثة بدل الاكتفاء بالقروض الربوية و القروض للقيام بعملية الإصلاح المالي .

-إقامة مؤسسة حكومية أو شركة وضيفتها الأساسية تنظيم سوق القرض الايجاري و تطويره.

-استخدام صيغة القرض الايجاري لتطبيق زيادة حجم التشغيل و تقليل المخاطر و زيادة معدل الدوران للموردين بين المؤجر و المستأجر.

-تشجيع الخواص الجزائريين على استغلال القرض الايجاري في تنمية استثماراتهم.

- العمل على ترسيخ ثقافة القرض الايجاري من خلال تنظيم تجمعات و ملتقيات للتعرف بهذا الأسلوب و إبراز أهم المزايا المحققة من استعماله.

-العمل على ترقية استعمال تقنية القرض الايجاري في الجزائر و هذا من خلال زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في هذا المجال بالتسهيل و الاستفادة من عمليات القرض الايجاري بالنسبة للمؤسسات.

-على الدولة توجيه اهتماماتها لتشيع القرض الايجاري الذي يسهم بدوره في زيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل لما يوفره لمنشآت الأعمال من مصادر للأصول الثابتة دون تحمل أعباء مالية كبيرة.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1-الكتب :

1. أحمد سعد عبد الطيف ، التأجير التمويلي ،سلسلة مراجع المدير المالي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ،الطبعة الأولي ، 2000.
2. -حنفي علي ، مدخل إلي الإدارة المالية الحديثة ، التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل ، دار الكتاب الحديث ، 2008.
3. دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولي ،2007.
4. -دهان محمد دويدار ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2000.
5. سمير محمد عبد العزيز ، التأجير التمويلي ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية ، الطبعة الأولي ،2001.
6. سمير محمد عبد العزيز ، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية ، مكتبة الإشعاع الفنية ،مصر القاهرة ، 1997.
7. -سيد الصواري ، الإدارة المالية منفذ للاتخاذ القرارات ، مكتبة عين الشمس ،القاهرة.
8. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1998.
9. -طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992.
10. -عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (62-80) ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
11. -على مانع ، جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
12. -عمر صدوق ،تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1988 ،
13. كنجو عبود كنجو ، إباهيم وهبي ، الإدارة المالية ،دار المسيرة الأردن، 1997.
14. -محسن أحمد الخضيري ، التمويل بدون نقود ، مجموعة النيل العربية ، مصر الطبعة الأولي ،2001.
15. -محمد بلقاسم حسين بهلول ،سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،جزء 2 ،الجزائر ،1999 .

16. –محمد صالح الحناوي و آخرون ، أساسيات الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، جامعة مصر العربية 20
17. –محمد صالح الحناوي و لآخرون ، أساسيات الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، جامعة مصر العربية ،2000.
18. –محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاد الائتمان المصرفي نشأة المصارف ، الإسكندرية، الطبعة الثالثة ،2000.
19. –مصطفي رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي المصرفي ، الدار الجامعية الإسكندرية ،1994، مصر.
20. –منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، دار المعارف ، جامعة الإسكندرية ،1997.

2- المذكرات و الأطروحات:

1. بن سمنية عزيزة، بن سمنية دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي 1999-2000، دراسة حالة بنك البدر BADRوكالة بسكرة،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ،2004.
2. بوخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر 2008-2009" ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة دالي لإبراهيم ، الجزائر 2009-2010.
3. رابح حمدي باشا ، التخطيط و توجيهاته في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1991.
4. فوزي غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007-2008.
5. كتفي سلطانة ، تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية 2000-2005، في ولاية قسنطينة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطيينة ،2006.
6. مجد ولين دهينة ، إستراتجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة أفاق و تطوير سهل الولاية في إطار سياسة الحكم الفلاحي مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2006.
7. –نور محمد لمين ،دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات " دراسة حالة ولاية تيارت" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2011-2012.

3-المجلات:

1. باشي أحمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث العدد02 ، جامعة الجزائر 2003.

2. روابنية كمال ، تحرير التجار الزراعية و أثرها علي التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد11، جامعة بسكرة ماي 2007.
3. فواز حالوم حمودي ، مشكلات الاستئجار التمويلي و أثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 12، العدد 01، 2005.

4-الملتقيات:

1. بوشنافة أحمد ، بن حمودة محبوب، "ضرورة إصلاح نظام التمويل المصرفي في الجزائر من خلال التقنيات المقننة لعقد تحويل الفاتورة و الاعتماد الايجاري"، المؤتمر الوطني حول " المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية" المركز الجامعي بشار، أيام 25/24 أفريل 2006،
2. عاشور مرزيق ، محمد غربي، الائتمان الايجاري ، كأداة تمويل للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الملتقي الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية في 2006/18/17، شلف الجزائر .
3. قرومي حميد ،معزوز زكية ،دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية ،جامعة المدية ،28-29 أكتوبر 2014.

5-المنشورات :

1. هاني محمد دويدار ، الجديد في أعمال المعارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، المنشورات الحقوقية ،2002 .

6- المرسوم التنفيذي:

المرسوم التنفيذي رقم 09/96 المؤرخ بتاريخ 2996/04/10 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ1996/01/10 ، عدد 03المادة01.

7-الملاحق :

الجزائر ، معالي الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

8-البرامج:

الجزائر ، وزارة المالية ، برنامج دعم النمو (2005-2009) ..

الجزائر ، معالي الوزير الأول ، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

.

1. Algérien ,CNES .Rapports sur la conjoncture , économique et Sociale de l'Année 2001.
2. -benamarb zohra .le credit bail (leasing) proget ESB septembar2000 alger .
3. -Bernard Colasse. Gestion financiéré de l énterpris . paris .3 édition.1993.
4. -kaml chehrit . technique et pratique bancairez et finanse . grand alger . likre 2001.
5. -Mohammed elyess mesli .riessitudes de lagriculture Algeriemme de l autogestion a la restitution des terres 1990 .
6. Pascal philippossion . Le crédit bail et le leasing (outils de financements locatifs). SEHI . 1998 -montréal (Québec).

قائمة الملاحق